الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المعهد العالي لإدارة الأعمال

دور التشريعات (القوانين والقرارات) في زيادة عمليات الدفع الالكتروني في سورية

The role of legislation (laws and decisions) in increasing electronic payment operations in Syria

مشروع أعدّ لنيل درجة الماجستير في قانون الأعمال

إعداد الباحث

محمد الشمري

إشراف الدكتور

راتب البلخي

العام الدراسي 2023-2024م

الشكر والتقدير

لا يسعني وأنا أنهي هذا العمل إلا بالتوجه بالشكر لله سبحانه وتعالى على توفيقه ونعمه.

وأتقدم بأجمل كلمات الشكر النابعة من القلب....

لمشرف مُتميز بحضورهِ... رائع بخبرتهِ... مبدع بتقديم المساعدة...

يتوجب عليّ الاعتراف بفضلهِ مستحقاً مني كُل الاحترام والتقديرِ

الدكتور: راتب البلخي

كما يسعدني ويشرفني ان أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تشريفهم بقبول مناقشة هذا العمل نصحوني فانتصحت وأرشدوني فاهتديت فلله الحمد وجزاهم الله عني خير الجزاء.

والشكر الموصول إلى عميد المعهد الدكتور طلال عبود وأعضاء الهيئة التدريسية الكرام الذين زودوني بالعلم والمعرفة.

الاهداء

إلى الغائب الحاضر الذي غاب عنا منذ عام 1981 إلى الراحل من حياتنا والحاضر في قلوبنا إلى من كان مصدر السعادة في حياتي، فكان رحيله المحطة الأقسى في حياتي إلى من أفتقد وجوده اليوم وأشتاق إليه كل يوم

إلى روح والدي الغالي

إلى النجمة التي تلمع في السماء..، إلى من كافحت وسهرت الليالي لأكون ما أنا عليه الآن أنت مرآتي روحي، أنتِ جنتي على الأرض

أمي الغالية

إلى رفيقة دربي وشريكة حلمي وحاضري ومستقبلي.... التي أحيت الشغف في قلبي.... إلى شريان قلبي النابض التي يجمعني بها حبُ خالد...

زوجتي

إلى اللذان أتمنى أن ينالوا من الحظ أضعاف ما نلت... ومن العلم مالم أحلم بالحصول عليه.. ومن المناصب مالم أرتق بالوصول إليه... أتمنى من الله أن يمد في عمري لأراكِما كما تمنيت...

طفلاي الصغيرين (ليث وحمودة)

إلى أولئك الذين يفرحهم نجاحنا، ويحزنهم فشلنا

إلى الأقارب قلباً ودماً ووفاء

إلى من قال فيهم (سنشد عضدك بأخيك)

إلى شركاء الطفولة واللحظات الجميلة

أخوتي

إلى رفاق الخطوة والأولى والخطوة ما قبل الأخيرة

إلى من كانوا خلال السنين العجاف سحاباً ممطراً

إلى من أخذوا مكاناً في قلبي وكانت الأيام أجمل بوجودهم

أصدقائي

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق الدفع الالكتروني في سورية، ودراسة التشريعات (القوانين والقرارات) المتعلقة بالدفع الإلكتروني في سوريا، ودراسة دور التشريعات في زيادة عمليات الدفع الإلكتروني في سوريا، كذلك التعرف على التحديات التي تواجه تبني الدفع الالكتروني في سوريا، واقتراح توصيات لتعزيز استخدام الدفع الالكتروني في سوريا.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد على تقارير المدفوعات لشركة تسديد لبيان واقع الدفع الالكتروني في سورية، والجهود المبذولة للمشرع السوري في إصدار التشريعات الناظمة للدفع الالكتروني، وتحليل نصوص التشريعات التي نظمت هذا الموضوع.

وتوصلت الدراسة إلى تعدد التشريعات المنظمة للدفع الالكتروني في بيئة الأعمال السورية (قانون المعاملات الالكترونية، قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتأسيس بوابة الدفع الالكتروني والشركة السورية للمدفوعات إضافة إلى حزمة من القرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

أوصت الدراسة بضرورة تطوير تشريعات ملائمة لمستلزمات الدفع الإلكتروني محلياً وعالمياً وتأمين الحماية الإلكترونية عند استخدام هذه التقنية، وتأمين مناخ ملائم يهدف إلى نشر مفهوم الدفع الإلكتروني وزيادة التوعية حول أهميته والفوائد التي يعود بها على الأعمال الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الدفع الالكتروني، التشريعات المنظمة للدفع الالكتروني، قانون المعاملات الالكترونية.

abstract

The study aimed to identify the reality of applying electronic payment in Syria, study the legislation (laws and decisions) related to electronic payment in Syria, study the role of legislation in increasing electronic payment operations in Syria, as well as identify the challenges facing the adoption of electronic payment in Syria, and propose recommendations to enhance The use of electronic payment in Syria.

The descriptive and analytical approach was relied upon, and the payment reports of Tasdeed Company were relied upon to demonstrate the reality of electronic payment in Syria, the efforts made by the Syrian legislator in issuing legislation regulating electronic payment, and analyzing the texts of the legislation that regulated this subject.

The study found multiple legislations regulating electronic payment in the Syrian business environment (the Electronic Transactions Law, the Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Law, the establishment of the electronic payment gateway and the Syrian Payments Company, in addition to a package of decisions issued by the Central Bank of Syria.

The study recommended the necessity of developing appropriate legislation for electronic payment requirements locally and globally, ensuring electronic protection when using this technology, and ensuring an appropriate climate aimed at spreading the concept of electronic payment and increasing awareness about its importance and the benefits it brings to economic businesses.

Keywords: electronic payment, legislation regulating electronic payment, electronic transactions law.

قائمة المحتويات

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة _____ ***1***

1-1 المقدمة _____ **2**
1-2 مشكلة الدراسة _____ **3**
1-3 أهداف الدراسة _____ **3**
1-4 أهمية الدراسة _____ **4**
1-5 منهج الدراسة _____ **4**
1-6 متغيرات الدراسة _____ **4**
1-7 الدراسات السابقة _____ **5**

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة _____ ***10***

2-1 تمهيد _____ **11**
2-2 التشريعات الناظمة للدفع الالكتروني (نشأتها ومفهومها) _____ **11**
2-3 الدفع الالكتروني (مفهومه، خصائصه، أهميته، أشكاله) _____ **12**
2-3-1 مفهوم أنظمة الدفع الالكتروني _____ **12**
2-3-2 خصائص الدفع الالكتروني _____ **14**
2-3-3 أهمية أنظمة الدفع الالكتروني _____ **14**
2-3-4 أشكال وسائل الدفع الالكتروني _____ **15**
2-4 مزايا وعيوب الدفع الالكتروني _____ **21**

الفصل الثالث: الإطار العملي للدراسة _____ ***23***

3-1 تمهيد _____ **24**
3-2 التشريعات الناظمة للدفع الالكتروني في سورية _____ **24**

3-3 التشريعات الناظمة للدفع الالكتروني في سورية وإجراء مقارنة مع مصر والجزائر.	31
4-3 دراسة دور التشريعات الناظمة في عمليات الدفع الالكتروني في سورية	33
5-3 التحديات التي تواجه تبني المدفوعات الإلكترونية في سوريا	35
6-3 خطوات تعزيز استخدام المدفوعات الإلكترونية في سوريا	37
7-3 واقع تطبيق الدفع الالكتروني في سورية	38
النتائج والتوصيات	45
قائمة المراجع	47

قائمة الجداول

الجدول رقم (1) المطالبات المالية المسددة خلال عامي 2022-2023..... 40
الجدول رقم (2) يبين عدد الفواتير لشركة تسديد من سنة 2012 حتى النصف الأول من عام 2018..... 42
الجدول رقم (3) يبين تقرير المدفوعات لشركة تسديد من عام 2012 حتى النصف الأول من عام 2018 (المبالغ بالليرات السورية)..... 43

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

1-2 مشكلة الدراسة

1-3 أهداف الدراسة

1-4 أهمية الدراسة

1-5 منهج الدراسة

1-6 متغيرات الدراسة

1-7 الدراسات السابقة

1-1 المقدمة

شهد نشاط شركات التقنيات المالية في عدد من الدول العربية نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة مدعوماً بالتطور الكبير المسجل على صعيد قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وتوفر شبكات الاتصال المتطورة وهو ما ساعد على تحقيق قفزة في معدلات استخدام الأفراد والشركات لشبكات الإنترنت. كما ساهمت الزيادة الكبيرة في إعداد مستخدمي الهواتف الذكية في الإسراع بتبني تطبيقات الدفع الإلكتروني في الدول العربية، كما عزز من توفر هذه التطبيقات سعي السلطات الإشرافية إلى تطوير أنظمة الدفع والمقاصة، وسن التشريعات اللازمة لتشجيع نمو أنظمة الدفع الإلكتروني لا سيما فيما يتعلق باعتماد التوقيع الإلكتروني والأمن السيبراني وحماية البيانات.

ففي عالم يتسارع فيه نبض التكنولوجيا، تتصدر المدفوعات الإلكترونية كأيقونة للتطور والراحة. وتُدرك سورية، حكومة وشعباً، أهمية هذا التحول الرقمي، وتسعى جاهدة لترسيخ دعائم اقتصاد رقمي نابض بالحياة، ويُشكل التشريع حجر الأساس في هذا المسعى، حيث تُمثل القوانين والقرارات بوصلة توجه مسار العمليات الإلكترونية، وتخلق بيئة آمنة وموثوقة لتبني هذه التقنيات الحديثة، حيث تُشكل التشريعات ركيزة أساسية لتعزيز استخدام المدفوعات الإلكترونية من خلال توفير بيئة قانونية آمنة تضمن سلامة المعاملات الإلكترونية، وتحمي البيانات الشخصية، وتحفز تطوير حلول دفع إلكترونية مبتكرة وآمنة، وتُشجع على استخدام التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي وسلسلة الكتل (blockchain). كما تعزز الشمول المالي وتُتيح إمكانية الوصول إلى خدمات الدفع الإلكتروني للمناطق الريفية والنائية، وتُقدم حوافز مالية للمستهلكين والتجار. وتُقدم سورية نموذجًا متميزًا في هذا المجال، حيث تُبذل جهود حثيثة لسنّ تشريعات داعمة للدفع الإلكتروني، كقانون التجارة الالكترونية وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتُساهم هذه الجهود بشكل كبير في زيادة استخدام المدفوعات الإلكترونية في سورية، مما يُشكل خطوة هامة نحو اقتصاد رقمي أكثر كفاءة وشمولاً، فمع تطور التشريعات، وتزايد الوعي بأهمية المدفوعات الإلكترونية، تقترب سورية بخطى ثابتة من عهد جديد لعمليات الدفع، عهد يزخر بالراحة والأمان والفعالية.

1-2 مشكلة الدراسة

تُعدّ سوريا، كغيرها من دول العالم، في خضمّ تحول رقمي شامل، يشمل جميع جوانب الحياة، بما في ذلك القطاع المالي. وتلعب المدفوعات الإلكترونية دورًا رئيسيًا في هذا التحول، حيث تُتيح إجراء المعاملات المالية بطريقة أكثر سهولة وسرعة وكفاءة، وتُعدّ عمليات الدفع الإلكتروني في سوريا حديثة نسبيًا، مقارنةً بالعديد من الدول الأخرى. ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل، بما في ذلك ضعف البنية التحتية الرقمية، وقلة الوعي بأهمية المدفوعات الإلكترونية، وانخفاض الثقة في أنظمة الدفع الإلكترونية، وتلعب التشريعات (القوانين والقرارات) دورًا هامًا في تعزيز استخدام المدفوعات الإلكترونية في أي بلد. من خلال توفير بيئة قانونية آمنة وموثوقة، وتنظيم عمل مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني، وحماية حقوق المستهلكين، يمكن للتشريعات أن تُشجع على اعتماد المدفوعات الإلكترونية على نطاق واسع. وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات الآتية:

1- ما هي التشريعات السورية الداعمة للدفع الإلكتروني في بيئة الأعمال السورية؟
2- ما هو واقع تطبيق الدفع الالكتروني في سورية؟
3- كيف تساهم هذه التشريعات في زيادة عمليات الدفع الإلكتروني في سورية؟
4- ما هي التحديات التي تواجه تبني المدفوعات الإلكترونية في سورية؟
5- ما هي خطوات تعزيز استخدام المدفوعات الإلكترونية في سورية؟

1-3 أهداف الدراسة

بناءً على التساؤلات الواردة ضمن مشكلة الدراسة تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على واقع تطبيق الدفع الالكتروني في سورية.
2- دراسة التشريعات (القوانين والقرارات) المتعلقة بالدفع الإلكتروني في سوريا.
3- دراسة دور التشريعات في زيادة عمليات الدفع الإلكتروني في سوريا.
4- التعرف على التحديات التي تواجه تبني الدفع الالكتروني في سوريا.
5- اقتراح توصيات لتعزيز استخدام الدفع الالكتروني في سوريا.

1-4 أهمية الدراسة

الأهمية النظرية: تتجلى الأهمية النظرية لهذه الدراسة من خلال توضيح وتبسيط وتطوير المفاهيم المتعلقة بالتشريعات الناظمة للدفع الالكتروني وعمليات الدفع الالكتروني وبالتالي يمكن أن تكون هذه الدراسة مرجعاً متواضعاً من الناحية النظرية للمهتمين في هذا المجال.

الأهمية العملية: تتجلى الأهمية العملية من خلال دور التشريعات في زيادة عمليات الدفع الالكتروني في سورية نظراً لما لها من فوائد اقتصادية واجتماعية متعددة، وبالتالي المساعدة في اتخاذ القرارات اللازمة من قبل الجهات المعنية، (وزارة الاتصالات، المصارف الخاصة والعامة، مصرف سورية المركزي) لتحسين عمليات الدفع الالكتروني في ضوء هذه التشريعات.

1-5 منهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي المتضمن جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمتغيرات الدراسة (التشريعات الناظمة للدفع الالكتروني)، وتحليلها وتفسير النتائج.

1-6 متغيرات الدراسة

يوضح النموذج التالي متغيرات الدراسة والعلاقة فيما بينها:

الشكل رقم (1) انموذج الدراسة

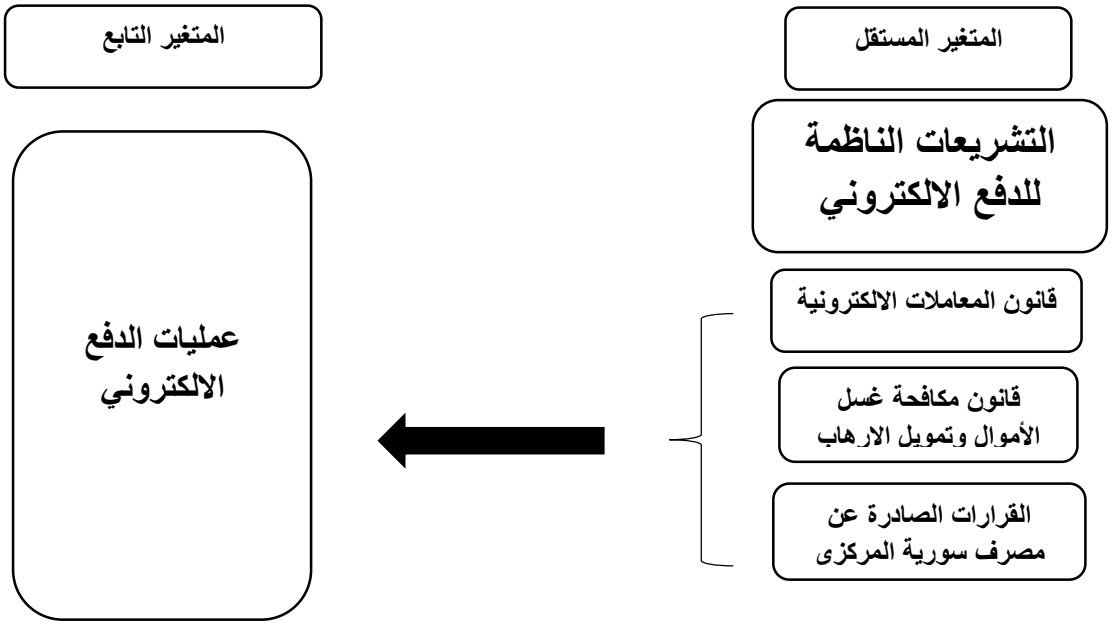

1-7 الدراسات السابقة

الدراسات العربية

1- دراسة (الحموي، 2023) بعنوان: النظام القانوني لخدمة الدفع الإلكتروني في المصارف السورية الخاصة- دراسة مقارنة[1]

هدفت الدراسة إلى معرفة التكييف القانوني لآلية الدفع الالكتروني في سورية وأثر تطبيقها على العملاء وذلك من خلال الوقوف على ماهية هذه الخدمة والوسائل المقدمة للدفع من خلال المصارف الخاصة. وإلقاء الضوء على جاهزية سورية للتقدم في مجال الدفع الإلكتروني، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تم الاعتماد على عرض تجارب الدول العربية والتشريعات الصادرة في معرض التنظيم القانوني لخدمة الدفع الالكتروني وتاريخ نشأتها، كما تم الاستعانة بالمنهج المقارنة من خلال مقارنة بين تشريعات الدول العربية في مجال تنظيم التجارة الدولية وأثر تطبيقها. وقد توصلت الدراسة إلى تعدد طرق وأساليب الدفع الالكتروني، ومنها بطاقات الدفع الالكتروني والتحويل المصرفي والنقود الالكترونية، ومن أهم ميزات وسائل الدفع الإلكترونية أنها تساهم في سرعة إنجاز المعاملات، وقد تتعرض وسائل الدفع الالكترونية لما تتعرض له الوسائل التقليدية من مخاطر والماسة بالخصوصية والاستخدام غير المشروع، كما تعد وسائل الدفع الالكترونية أكثر عرضة لانتهاك الخصوصية، وضعف في البنى التحتية والتي تحد بالمقابل من الوصول للاستخدام الأمثل لخدمة الدفع الالكتروني.

[1] الحموي، لما (2023) النظام القانوني لخدمة الدفع الإلكتروني في المصارف السورية الخاصة- دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، المعهد العالي لإدارة الأعمال، سورية.

2- دراسة (عبود والمرشدي، 2023) بعنوان: تأثير نظام الدفع الالكتروني في تخفيض التكلفة وتحسين إجراءات التحاسب الضريبي[2]

هدفت الدراسة إلى تبسيط إجراءات التحاسب الضريبي بين المكلف بدفع قيمة الإيرادات الضريبية والمكلفين بجبايتها وفق منظور نظام الدفع الإلكتروني بالكلفة الأقل والسرعة في إنجاز التعاملات المالية مما يؤدي ذلك الى تعظيم قيمة الايرادات الضريبية لدى الهيئة العامة للضرائب، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها: إن عملية التحاسب في الهيئة العامة للضرائب تتسم بالأساليب المحاسبية التقليدية الاكثر تعقيداً عن تحصيل مستوى الايرادات الضريبية بين المكلف والمكلفين بجبايتها وارتفاع التكلفة وعدم السرعة في انجاز التعاملات المالية.

3- دراسة (عبود، والعرداوي، والمرشدي، 2023) بعنوان: تأثير نظام الدفع الإلكتروني في تخفيض التكلفة وتحسين إجراءات التحاسب الضريبي دراسة حالة في الهيئة العامة للضرائب[3].

هدفت الدراسة إلى بيان أثر نظام الدفع الإلكتروني في تخفيض التكلفة وتحسين إجراءات التحاسب الضريبي وتحديد متطلبات استخدام نظام الدفع الإلكتروني في الهيئة العامة للضرائب، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، تم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة الهيئة العامة للضرائب وقد تم توزيع 50 استمارة وشملت الإداريين والمحاسبين والمدققين وقد تم استرجاع 49 استمارة صالة للتحليل وقد تم تحليل نتائج الدراسة باستعمال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين (نظام الدفع الإلكتروني ومجالات تخفيض التكلفة وتحسين إجراءات التحاسب الضريبي)، ووجود علاقة تأثير معنوية بين نظام الدفع الإلكتروني وتحسين إجراءات التحاسب الضريبي.

---

[2] عبود، أنوار هاشم، والمرشدي، حيدر جواد (2023) تأثير نظام الدفع الالكتروني في تخفيض التكلفة وتحسين إجراءات التحاسب الضريبي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 10، العدد 2، العراق.

[3] عبود، انوار هاشم، والعرداوي، امير عقيد كاظم، والمرشدي، حيدر جواد كاظم(2023)، تأثير نظام الدفع الإلكتروني في تخفيض التكلفة وتحسين إجراءات التحاسب الضريبي دراسة حالة في الهيئة العامة للضرائب، المؤتمر الدولي الليبي السابع للعلوم الطبية والتطبيقية والإنسانية، تحت شعار: نحو تعليم متطور لتحقيق التنمية المستدامة، ليبيا.

4- دراسة (صابوني، 2021) بعنوان: دور منظومة الدفع الإلكتروني في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي[4].

هدفت الدراسة إلى تقديم دراسة قانونية تتضمن تصور علمي وعملي لدور منظومة الدفع الإلكتروني في إنجاز مرحلة الجباية الضريبية، وكيفية تطبيق هذه المنظومة في سورية أسوة ببعض الدول المقارنة التي نجحت في هذا المجال، بالصورة المثلى التي تضمن الحد من الظواهر الضريبية السلبية، والنهوض بالنظام الضريبي السوري وتمكينه من مسايرة الحداثة والتطور العلمي والتقني في عملية الجباية الضريبية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج التحليلي المقارن، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التهرب الضريبي هو من أخطر الظواهر الضريبية والاقتصادية التي تطيح بمستحقات الخزينة العامة وتحرم الدولة من أحد أهم الإيرادات اللازمة لتمويل الإنفاق العام، كما أن استعمال وسائل الدفع الإلكترونية على الصعيد الضريبي يتطلب بنى تحتية متطورة، وتجهيزات وتقنيات حديثة تتعارض مع الآليات التقليدية البالية المتبعة في ربط وجباية الضرائب حالياً.

الدراسات الأجنبية

1- دراسة (Kounadeas, 2023) بعنوان:

The Effectiveness of Digital Payments in Tackling Tax Evasion in Greece.

فعالية المدفوعات الرقمية في معالجة الضرائب والحد من التهرب الضريبي في اليونان[5]

هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا يمكن للمدفوعات الرقمية أن تساهم في الحد من التهرب الضريبي وتحديد ما إذا كان هناك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي، وكذلك بين الإيرادات الضريبية واستخدام أنظمة الدفع الإلكتروني، تم جمع البيانات من الهيئة اليونانية المستقلة للإيرادات العامة ومن بنك اليونان، وقد أظهرت نتائج البحث أن استخدام المدفوعات الرقمية لا يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية. على الرغم من أنه مع

[4] صابوني، جميل(2021)، دور منظومة الدفع الإلكتروني في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية، المجلد 1، العدد الأول، دمشق، سورية.

[5] Kounadeas, T. (2023). The Effectiveness of Digital Payments in Tackling Tax Evasion in Greece. *International Journal of Economics & Business Administration (IJEBA)*, *11*(2), 3-21.

مرور الوقت كان هناك زيادة في استخدام أنظمة الدفع الإلكترونية وزيادة في حجم المعاملات والإيرادات الضريبية، وكانت أنظمة الدفع الالكتروني أداة يمكن استخدامها للحد من التهرب الضريبي من خلال تحسين الشفافية والرقابة.

2- دراسة (Saidi,2018) بعنوان:

E-Payment Technology Effect on Bank Performance in Emerging Economies–Evidence from Nigeria

تأثير تقنية الدفع الإلكتروني على أداء البنك في الاقتصادات الناشئة – أدلة من نيجيريا[6]

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الابتكارات البحثية في أداء البنوك العاملة في نيجيريا، ومدى تعرض البنوك لمخاطر السوق الخاصة بالدفع الإلكتروني، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتحليلها احصائياً باستخدام البرنامج الاحصائي spss، وقد توصلت الدراسة إلى أن أداء البنك قد زاد بعد اعتماد تقنيات الدفع الإلكتروني.

3- دراسة (Sakanko& David,2019) بعنوان:

The Effect of Electronic Payment Systems on Financial Performance of Microfinance Banks in Niger State.

تأثير أنظمة الدفع الإلكترونية على الأداء المالي لبنوك التمويل الأصغر في ولاية النيجر .[7]

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير أنظمة الدفع الإلكتروني على الأداء المالي لبنوك ومؤسسات التمويل الأصغر في ولاية النيجر، استخدمت الدراسة المسح المقطعي والانحدار الوصفي والعادي للمربعات الصغرى وقد أشارت نتائج التحليل إلى وجود أنظمة الدفع الإلكتروني في البنك، والتي تتمتع بقبول العملاء نظراً لسهولة استخدامه، إضافة إلى أن لوجود بنية تحتية وتسهيلات أجهزة

[6] Saidi Atanda Mustapha (2018) E-Payment Technology Effect on Bank Performance in Emerging Economies–Evidence from Nigeria, Open Innov. Technol. Mark. Complex. 2018, 4, 43.

[7] Sakanko, Musa Abdullahi, David**,** Joseph **(2019)** The Effect of Electronic Payment Systems on Financial Performance of Microfinance Banks in Niger State, Jurnal Bisnis dan Manajemen, Volume 9 (2)

الصراف الآلي وخيارات الدفع عبر الإنترنت وبطاقات الدفع الإلكتروني والأنظمة المصرفية عبر الهاتف المحمول تأثيراً إيجابياً كبيراً على الأداء المالي لبنك التمويل الأصغر.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

2-1 تمهيد

2-2 التشريعات الناظمة للدفع الالكتروني (نشأتها ومفهومها)

2-3 الدفع الالكتروني (مفهومه، خصائصه، أهميته، أشكاله)

2-4 مزايا وعيوب الدفع الالكتروني

2-1 تمهيد

قام الباحث في هذا الفصل بتوضيح وتبسيط وتطوير مفهوم متغيرات الدراسة (التشريعات (قوانين وقرارات) وعمليات الدفع الالكتروني).

2-2 التشريعات الناظمة للدفع الالكتروني (نشأتها ومفهومها)

تشير التشريعات الناظمة للدفع الإلكتروني إلى مجموعة من القوانين واللوائح التي تحكم استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، مثل بطاقات الائتمان والخصم، والتحويلات المصرفية عبر الإنترنت، والمحافظ الإلكترونية، وغيرها. تهدف هذه التشريعات إلى ضمان سلامة وأمان المعاملات الإلكترونية، وحماية المستهلكين من الاحتيال وسوء الاستخدام، وتعزيز الابتكار في مجال الدفع الإلكتروني.

ومع ظهور وسائل الدفع الإلكترونية في أواخر القرن العشرين، برزت الحاجة إلى تنظيم هذه الوسائل لحماية المستهلكين وتعزيز الثقة في النظام المالي. بدأت الدول بسنّ تشريعات خاصة بالدفع الإلكتروني في التسعينيات، مع تزايد استخدام بطاقات الائتمان والخصم عبر الإنترنت.

وتتمثل أهم العوامل التي دفعت إلى نشأة التشريعات ما يلي:

1- الحاجة إلى حماية المستهلكين: مع ازدياد استخدام الدفع الإلكتروني، ازدادت أيضًا مخاطر الاحتيال وسوء الاستخدام. سعت التشريعات إلى حماية المستهلكين من خلال تحديد مسؤوليات التجار ومقدمي خدمات الدفع الإلكتروني، وتوفير آليات لحل النزاعات.
2- تعزيز الثقة في النظام المالي: كان من الضروري ضمان سلامة وأمان المعاملات الإلكترونية لتعزيز الثقة في النظام المالي. سعت التشريعات إلى تحقيق ذلك من خلال وضع معايير أمان صارمة لمقدمي خدمات الدفع الإلكتروني، وتشجيع استخدام تقنيات الأمان المتقدمة.
3- تسهيل التجارة الإلكترونية: سعت التشريعات إلى تسهيل التجارة الإلكترونية من خلال تبسيط عملية الدفع الإلكتروني وتوحيد المعايير بين الدول.

4- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: مع ازدياد استخدام الدفع الإلكتروني، ازدادت أيضًا مخاطر استخدامه لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. سعت التشريعات إلى الحد من هذه المخاطر من خلال وضع قواعد صارمة لمعرفة العملاء والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

2-3 الدفع الالكتروني (مفهومه، خصائصه، أهميته، أشكاله)

شهدت الصناعة المصرفية في الآونة الأخيرة تقدماً ملموساً في مجال السماح لعملاء المصارف بإجراء العمليات المصرفية باستخدام الوسائل الإلكترونية بالاعتماد على شبكات الاتصال[8]. حيث إن تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني في المصارف يعتبر من الضمانات الأساسية واللازمة لنموه واستمراريته وتطوير أدائه[9].

2-3-1 مفهوم أنظمة الدفع الالكتروني

عرف الدفع الالكتروني في قانون المعاملات الالكترونية بأنه: أي تحويل للأموال يتم بوسائل الكترونية تخوّل المؤسسة المالية إجراء عمليات القيد على حسابات المتعاملين، وذلك وفق الأنظمة والتعليمات النافذة الصادرة عن مصرف سورية المركزي.[10]

كما تعرف خدمة الدفع الإلكتروني بأنها خدمة مصرفية يقدمها المصرف لزبائنه بحيث يستطيعون أن يسددوا ما عليهم من التزامات (فواتير، رسوم، ضرائب)، وكما يستطيعون أن يشتروا برامج وألعاب وأفلام، أو يقومون بتوصية على البضائع عن طريق موقع الشركات الصناعية بأنواعها المختلفة، وهم في بيوتهم. لهذا فإن نظام الدفع الإلكتروني يمثل العمود الفقري للتجارة الإلكترونية[11].

---

[8] محمد، إجلال يحيى، وعلي، شيماء خوجلي، وازهري، علاء الدين، وحسن، لنا عثمان، وعبد الرحمن، مروة أحمد(2016)، الوسائل الإلكترونية وأثرها على أداء الخدمات المصرفية دراسة تطبيقية على بعض المصارف السودانية، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، السودان، ص1.

[9] عبد الجليل، مقدم(2018)، واقع ورهانات تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني وأثرها على أداء البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشار، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد الخامس، العدد الثاني، الجزائر، ص175.

[10] قانون المعاملات الالكترونية رقم 3 لعام 2014

[11] القاضي، حسين، وعبود، مادلين، وسنكري، سهى(2012)، واقع استخدام تقنيات الدفع الإلكتروني في المصارف السورية العامة دراسة تحليلية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 34، العدد 5، سورية، ص248.

كما يعرف الدفع الإلكتروني على أنه: عملية يتم من خلالها استبدال القيمة المالية بالبضاعة، أو بالخدمات أو بالمعلومات، التي تستخدم وسيطاً لتسهيل عملية التبادل مثل البنك.[12]

يقصد بنظم الدفع الإلكتروني: نظم تستخدم مجموعة من الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدره المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع، وتتمثل في البطاقات البنكية، والنقود الإلكترونية، والشبكات الإلكترونية والبطاقات البنكية وتتضمن عملية الدفع الإلكتروني أربعة أطراف: المتعامل "الدافع أو المشتري"، المصرف الذي أصدر وسيلة الدفع، المصرف الذي يتحصل على المبلغ لحساب المستفيد من الدفع "البائع"، شبكة البطاقات[13].

كما يعرف نظام الدفع الإلكتروني: بأنه وسيلة الربط بين التاجر والزبون بشكل الإلكتروني، إذ يستطيع الزبون الذي يمتلك بطاقة الدفع الإلكترونية أن يشتري من التاجر الذي يمتلك موقع تجاري على الإنترنت، ويكون المصرف هنا وسيطاً بينهما إذ يحول من رصيد الزبون إلى رصيد التاجر[14].

كما تعرف أنظمة الدفع الإلكتروني بأنها أنظمة الدفع التي تتم إلكترونياً بدلاً من الورق (الشيكات، النقد)، يستطيع الشخص أن يحاسب فواتيره إلكترونياً أو يقوم بتحويل النقود إلكترونياً عبر الحساب البنكي الخاص[15].

كما يمكن تعريف نظام الدفع على أنه مجموعة التسويات لمجموعة من دوائر المتعاملين وذلك من أجل تحويل قيم بين الطرفين على الأقل بأقل تكلفة وبأقل المخاطر[16].

---

[12] بلعباس، هدى(2019)، أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية على رضا الزبائن دراسة حالة بنك الخليج AGB وكالة بسكرة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص32.

[13] عبد الجليل، مقدم(2018)، واقع ورهانات تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني وأثرها على أداء البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشار، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد الخامس، العدد الثاني، الجزائر، ص177.

[14] القاضي، حسين، وعبود، مادلين، وسنكري، سهى(2012)، واقع استخدام تقنيات الدفع الإلكتروني في المصارف السورية العامة دراسة تحليلية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 34، العدد 5، سورية، ص247.

[15] بوسكران، مجيد، وعزوف، صفيان(2018)، تطوير وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ص7.

[16] هباز، عفاف، وبن محسن، شيماء(2019)، دور أنظمة الدفع الإلكترونية في تحسين أداء البنوك التجارية دراسة حالة للبنك الوطني الجزائري BNA وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة ورقلة للفترة 2015-2018، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص6.

2-3-2 خصائص الدفع الالكتروني

تتميز أنظمة الدفع الالكتروني **بالبساطة والوضوح:** أي أن القواعد والإجراءات المعمول بها واضحة وغير معقدة وسهلة الفهم والممارسة من جميع المتعاملين، **والمرونة:** أي قدرة نظام الدفع على التكيف والاستجابة للتغيرات سواء كانت راجعة إلى تطور في سلوك الوحدات (أفراد ومؤسسات) ومجال وسائل الدفع وقنوات الاتصال أو القوانين والتنظيمات، إضافة إلى **السرعة:** إجراء الدفع في أقل زمن حقيقي ممكن، **والأمان:** والذي يتعلق بأمنية وسائل الدفع والطرق المستعملة فكلما ساد الأمان في الطرق والوسائل المعتمدة في الدفع، كلما سادت الثقة بين المتعاملين[17].

كما يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية: أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم،[18].

2-3-3 أهمية أنظمة الدفع الالكتروني

في ظل الاقتصاد الرقمي والتوجه إلى الصيرفة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية أصبح استخدام وسائل الدفع الإلكتروني أمر مستوجب[19].

حيث يعد تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني في البنوك التجارية من الضمانات الأساسية واللازمة لنموه واستمراريته وتطوير أدائه، وقد سعت المصارف جاهدة إلى استخدام وسائل الدفع الإلكترونية ومواكبة التكنولوجيا[20]. ففي ضوء اكتساح استخدام التكنولوجي وانتشار التجارة الإلكترونية أصبح من الضروري ابتكار وسائل دفع حديثة تمثلت في وسائل الدفع الإلكترونية[21] ومع تطور الخدمات

---

[17] هباز، عفاف، وبن محسن، شيماء(2019)، دور أنظمة الدفع الإلكترونية في تحسين أداء البنوك التجارية دراسة حالة للبنك الوطني الجزائري BNA وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة ورقلة للفترة 2015-2018، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص7.

[18]مذكور، بشرى(2017)، أثر وسائل الدفع الإلكتروني على الأداء المالي للبنوك دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أم البواقي 324، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص10.

[19] مشري، فريد، وقاجة، آمنة، ولمزاودة، رياض(2018)، الحماية القانونية لوسائل الدفع الإلكتروني الجزائر نموذجاً، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي: ضرورة الانتقال وتحديات الحماية 23 و24 أفريل، الجزائر، ص2.

[20] مقدم، عبد الجليل(2018)، واقع ورهانات تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني وأثرها على أداء البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشار، المجلة العالمية للاقتصاد والإدارة، المجلد 5، العدد 2، الجزائر، ص175.

[21] مغني، سليمة(2014)، وسائل الدفع الإلكترونية وانعكاساتها على الوطن العربي والجزائر خاصة، جامعة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ص25.

الإلكترونية بشكل كبير وواسع برزت ضرورة مواكبة التكنولوجيا استخدام وسائل الدفع الإلكترونية لتحديد الأهداف التي تضمن للمصرف وصوله إلى تحقيق غايته في الربحية المنشودة[22].

وبعدما كانت التسويات المالية تتم عن طريق وسائط مادية ملموسة ومعروفة وهي أدوات الوفاء الشائعة الاستخدام من النقود والشيكات ومع اتساع نطاق التجارة الإلكترونية أصبحت تلك الوسائل المادية لا تصلح في تسهيل المعاملات التي تتم عن بعد في بيئة غير مادية كالعقود الإلكترونية التي تبرم عبر شبكة الإنترنت، حيث تتوارى المعاملات الورقية حيث أصبح الأمر يحتاج إلى وسيلة جديدة للدفع تتلاءم مع متطلبات التجارة الإلكترونية فظهرت وسائل تواكب التطورات الحاصلة وتم التعبير عن هذه الوسائل بمصطلح الدفع الإلكتروني، التي يمكن للعميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة بنفس الطرق التقليدية المتبعة في التعاقد بين غائبين مثل إرسال شيك أو رقم بطاقة بنكية عن طريق البريد أو من خلال فاكس أو إرسال البيانات الخاصة بحسابه البنكي، حيث يستطيع العميل من خلال هذه البيانات اقتطاع الثمن من حساب العميل ولكن هذه الوسائل لا تتفق وخصوصية التجارة الإلكترونية ومقتضيات السرعة فيها إذا كانت أهمية اللجوء إلى الدفع الإلكتروني من خلال شبكة الاتصالات اللاسلكية موحدة عبر حاسب[23].

2-3-4 أشكال وسائل الدفع الالكتروني

اتخذت وسائل الدفع الإلكتروني العديد من الأشكال والسمات لإجراء عمليات الدفع على الشبكات الاتصالية منها التحويلات الإلكترونية والشيكات الإلكترونية وبطاقات الدفع الإلكتروني. وتنصب هذه الوسائل على فكرة واحدة تتمثل في التسوية عن طريق نقل أرقام تدل على قيم مالية من حساب المدين إلى حساب الدائن لشخص آخر[24].

[22] عبد الجليل، مقدم(2018)، واقع ورهانات تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني وأثرها على أداء البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشار، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد الخامس، العدد الثاني، الجزائر، ص175.

[23] هباز، عفاف، وبن محسن، شيماء(2019)، دور أنظمة الدفع الإلكترونية في تحسين أداء البنوك التجارية دراسة حالة للبنك الوطني الجزائري BNA وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة ورقلة للفترة 2015-2018، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص18.

[24] بوسكران، مجيد، وعزوف، صفيان(2018)، تطوير وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ص2.

وقد أدى اتساع نطاق التجارة الإلكترونية إلى تضاؤل دور النقود الورقية والدفع التقليدي أمام ازدهار الدفع الحديثة، حيث كانت النقود الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية وكان الدفع يتم بصورة سائلة أو بواسطة بديل للشيك وغيرها من وسائل الدفع التقليدية[25].

تعددت أشكال وسائل الدفع الحديثة من خلال السحب أو الدفع أو التعامل مع الأوراق المالية، ويرجع استخدام النقد الإلكتروني لبداية الثمانينات حيث برز مفهوم النقد الإلكتروني، ومع بداية التسعينات أصبحت كل بطاقة دفع مرغوبة فهي تسمح بالتعريف على سلامة البطاقة وعلى هوية صاحبها وهو ما يعد دعم كبير لأمن وسلامة العمليات[26].

أيضاً من وسائل الدفع الإلكترونية التي ظهرت حديثاً والتي تتميز بالطابع الإلكتروني نجد منها الشيكات الإلكترونية، التحويلات المالية الإلكترونية التي تستخدم في التجارة الإلكترونية بشكل عام وفي العمليات البنكية والمصرفية بشكل خاص من أجل تسوية المدفوعات[27].

1- النقود الإلكترونية

بعد ظهور البطاقات المصرفية ظهرت "النقود الإلكترونية" أو "النقود الرقمية" والتي هي عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات إلكترونية تخزن في مكان آمن على الهارد ديسك لجهاز الكمبيوتر الخاص بالعميل يعرف باسم المحفظة الإلكترونية، ويمكن للعميل استخدام هذه المحفظة في القيام بعمليات البيع أو الشراء أو التحويل[28]. تعرف النقود الإلكترونية بأنها عبارة عن قيمة نقدية بعملة محددة تصدر في صورة بيانات إلكترونية مخزنة على كارت ذكي أو قرص صلب حيث يستطيع صاحبها نقل ملكيتها إلى من يشاء دون تدخل شخص ثالث[29]. وتستخدم هذه الطريقة

---

[25] مرزوق، يوسف(2017)، واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة سعيدة، رسالة ماجستير، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص35.

[26] مرزوقي، حورية، وحيدة، عائشة مباركة(2019)، وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في رفع إيرادات البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار BADR، رسالة ماجستير، جامعة أحد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، ص11.

[27] معوش، حفيظة، ومدات، أسيا(2020)، دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية، رسالة ماجستير، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، ص18.

[28] محمد، إجلال يحيى، وعلي، شيماء خوجلي، وازهري، علاء الدين، وحسن، لنا عثمان، وعبد الرحمن، مروة أحمد(2016)، الوسائل الإلكترونية وأثرها على أداء الخدمات المصرفية دراسة تطبيقية على بعض المصارف السودانية، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، السودان، ص28.

[29] مغني، سليمة(2014)، وسائل الدفع الإلكترونية وانعكاساتها على الوطن العربي والجزائر خاصة، جامعة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ص47.

عند التعامل مع الصفقات ذات القيمة النقدية المنخفضة. وتأخذ هذه النقود شكل وحدات إلكترونية تخزن في جهاز الحاسب الخاص بالبائع أو المشتري، في صيغة برمجية للخدمات المالية[30].

2- البطاقات الائتمانية

وهي البطاقة التي تمنح لحاملها سقفاً ائتماني محدداً للسحب، وتقوم فكرتها على عدم الدفع المسبق للمصرف المصدر ولكن السداد المستحق على حامل البطاقة لا يتم شهرياً وإنما على أقساط دورية تتناسب مع دخله، ومع اعتبار المبالغ التي يحجم عن سدادها في الفترة المحددة قرضاً يتم احتساب فوائد عليه وتصدر هذه البطاقات في حدود مبالغ معينة وتتميز بأنها توفر كلاً من الوقت والجهد لحاملها، وكذلك تزيد من إيرادات البنك المصدر لما يحصل عليه من دراسة جيدة لموقف العميل حتى لا يواجه البنك مخاطر عالية في حالة عدم السداد[31].

هي بطاقات بلاستيكية تمنحها البنوك لعملائها ويتم استخدامها من قبل عملاء البنك لأغراض الشراء ثم التسديد لاحقاً، مع السماح له بتأجيل سداد رصيد المدين لفترة معينة مقابل فائدة، وقد كان لظهور هذه البطاقة استجابة طبيعية لطلبات المستهلكين المتنامية للاستفادة من نظم المدفوعات المتقدمة التي تؤمن لهم السرعة وسهولة الاستعمال والحماية لأموالهم، بالإضافة إلى تمكينهم من الدخول إلى نظم المعلومات المالية الازمة لهم، حيث يتم إنجاز الخدمات المذكورة عبر عدة وسائل أهمها شبكات عامة ذات أقفال أو شبكات هيكلية، والهواتف المستندة للشاشات. يتضح ذلك أن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها بطاقات الائتمان والتي تعني اقتصادياً القدرة على الإقراض ذلك لأن الجهة المصدرة للبطاقة تجعل الوفاء بالقيمة للتاجر على دفعات مؤجلة مما يحقق معنى الائتمان[32]. وتوفر البطاقة الائتمانية لحاملها الوقت والجهد، كما أنها تمثل مصدر دخل للبنك مقابل رسوم الخدمات المقدمة للعملاء، أو مقابل فوائد التأخير في السداد والتي يقوم

---

[30] مرزوقي، حورية، وحيدة، عائشة مباركة(2019)، وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في رفع إيرادات البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار BADR، رسالة ماجستير، جامعة أحد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، ص11.

[31] مشري، فريد، وقاجة، آمنة، ولمزاودة، رياض(2018)، الحماية القانونية لوسائل الدفع الإلكتروني الجزائر نموذجاً، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي: ضرورة الانتقال وتحديات الحماية 23 و24 أفريل، الجزائر، ص4.

[32]مذكور، بشرى(2017)، أثر وسائل الدفع الإلكتروني على الأداء المالي للبنوك دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أم البواقي 324، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص11.

بدفعها هؤلاء العملاء كما أنها تنشط التعامل في الأسواق لسهولة التبادل من خلالها، كما أنها تكون مقرونة بمنح ائتمان، ومن ثم تخلق ما يعرف بالنقود المصرفية[33].

3- المحافظ الإلكترونية

هي وسيلة وفاء جديدة تصلح لسداد المبالغ قليلة القيمة، وقد ظهرت هذه الوسيلة الجديدة نتيجة تزاوج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكنولوجيا الكروت الذكية[34]، فقد استفادت البنوك والمؤسسات المالية من التقدم المذهل في كلا النوعين من التكنولوجيا وكرسته في خدمة عملائها من خلال خلق وسيلة وفاء جديدة تستخدم نوعاً جديداً من النقود وهي النقود الإلكترونية كما يمكن اعتبارها وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر وقد تم ابتكار هذه الوسيلة مع زيادة الإقبال على السوق الافتراضية زادت الحاجة الماسة إلى توفير وسائل دفع أكثر أماناً ومرونة في التعامل[35].

4- بطاقة الشيكات

يتعهد فيها البنك بسداد الشيكات التي يحررها العميل بشروط معينة، وتحتوي هذه البطاقة عادة اسم العميل وتوقيعه ورقم حسابه والحد الأقصى الذي يتعهد البنك الوفاء به في كل شيك يحرره العميل، ويقوم العميل بإبراز البطاقة للمستفيد والتوقيع على الشيك إضافة إلى التأكد من مدة صلاحية البطاقة للاستعمال، وإذا تحققت هذه الشروط، وبخاصة تحرير الشيك وفقاً للحد الأقصى المسموح به، وكتابة رقم البطاقة على ظهر الشيك وصحة توقيع الساحب، فإن البنك المسحوب عليه ملزم بدفع قيمة الشيك للمستفيد بغض النظر عن وجود رصيد كاف لديه من عدمه وظهور هذه البطاقة جاء نتيجة سوء ظن وعدم ثقة التجار بالشيكات التي يصدرها أشخاص لا يعرفونهم[36].

---

[33] بوسكران، مجيد، وعزوف، صفيان(2018)، تطوير وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ص22.

[34] Cooper, William W (2011) "Data Envelopment Analysis: History, Models, and Interpretations", Handbook on Data Envelopment Analysis, Second Edition Springer Science+ Business Media, London,

[35] مرزوق، يوسف(2017)، واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة سعيدة، رسالة ماجستير، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص48.

[36] مغني، سليمة(2014)، وسائل الدفع الإلكترونية وانعكاساتها على الوطن العربي والجزائر خاصة، جامعة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ص43.

5- التحويلات الإلكترونية

دفع ظهور وتطور التجارة الإلكترونية التجار والبنوك إلى البحث عن وسائل دفع آمنة تستخدم في الوفاء عبر الانترنت، فقاموا بتطوير بعض الوسائل الموجودة وابتكروا وسائل جديدة، ويعتبر تحويل الأموال من أهم الوسائل التي تسمح لعملاء البنوك بالوفاء بديونهم دون استخدام النقود من خلال إصدار أمر بالتحويل من حساب المدين إلى حساب الدائن، ويقصد بنظام التحويل المالي الإلكتروني مجموعة من القواعد والإجراءات المعتمدة في تحويل الأموال عبر بنوك إلكترونية أو بنوك انترنت مرخص لها بالقيام بهذه العملية ويتم إصدار أمر التحويل عن طريق كمبيوتر ومن خصائصها ضمان الأمان وأكثر مصداقية للمتعاملين إضافة إلى أنها مجموعة من العناصر كاختصار الزمن ووفرة الجهد والتكلفة وسير في التعامل بفعل قابليته للتجزئة بفعل توزيع مبلغ مستند التحويل على أكثر من مستفيد على غرار الشيك[37].

6- البطاقات البنكية

تعرف البطاقات البنكية على أنها عبارة عن بطاقة بلاستيكية ومغناطيسية يصدرها البنك لصالح عملائه بدلاً من حمل النقود، فهي بطاقة بلاستيكية مستطيلة الشكل تحمل اسم المؤسسة المصدرة لها، وشعارها وتوقيع حاملها، وبشكل بارز على وجه الخصوص رقمها، واسم حاملها ورقم حسابه وتاريخ انتهاء صلاحيته فهي وسيلة دفع حديثة تقدم مميزات أفضل من تلك التي تقدمها وسائل الدفع التقليدية، ولذلك انتشر استعمالها عبر مختلف دول العالم[38].

7- الشيكات الإلكترونية

يعتبر الشيك الإلكتروني من بين وسائل الدفع الإلكترونية، وهو البديل الإلكتروني للشيك التقليدي أو الورقي، إذ أنه يحمل نفس التزامات الشيك العادي إلا أنه يكتب بطريقة إلكترونية كما أنه يوقع إلكترونياً[39].

---

[37] مرزوق، يوسف(2017)، واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة سعيدة، رسالة ماجستير، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص51.

[38] مغني، سليمة(2014)، وسائل الدفع الإلكترونية وانعكاساتها على الوطن العربي والجزائر خاصة، جامعة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ص42.

[39] مشري، فريد، وقاجة، آمنة، ولمزاودة، رياض(2018)، الحماية القانونية لوسائل الدفع الإلكتروني الجزائر نموذجاً، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي: ضرورة الانتقال وتحديات الحماية 23 و24 أفريل، الجزائر، ص3.

كالشيك التقليدي تعتمد فكرة الشيك الإلكتروني على وجود وسيط لإتمام عملية التخليص والتمثيل في جهة التخليص "المصرف" الذي يشترك لديه البائع والمشتري من خلال فتح حساب جاري بالرصيد الخاص بهما مع تحديد التوقيع الإلكتروني لكل منهما وتسجيله في قاعدة البيانات لدى المصرف الإلكتروني، من المصرف التي تتبنى فكرة الشيكات الإلكترونية بنك بوسطن، سيتي بنك. تستخدم هذه الطريقة للدفعات المالية الكبيرة، إذ تعتمد على فكرة اعتماد الوسيط لإتمام عملية التخليص، المتمثلة في جهة التخليص (البنك)، الذي يشترك لديه البائع والمشتري[40].

8- البطاقات الذكية

تماشياً مع التطورات التكنولوجية ظهرت البطاقات الذكية والتي هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي على خلية إلكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم، العنوان، المصرف المصدر، أسلوب الصرف، المبلغ المنصرف وتاريخه، وتاريخ حياة العميل المصرفية[41]. تعرف البطاقات الذكية بأنها عبارة عن كارت بلاستيكي يتشابه من حيث الحجم والشكل ببطاقات الائتمان، ولكنه مزود بكمبيوتر صغير به ذاكرة تسمح بتخزين بيانات يمكن استدعاؤها بطريقة منظمة وتسمح البطاقة الذكية كذلك بتخزين نقود أو وحدات إلكترونية يمكن استخدامها في سداد أثمان السلع والخدمات. وتمكن هذه البطاقة حاملها من اختيار طريقة التعامل بها سواء كان هذا التعامل ائتماني أو عن طريق الدفع الفوري كما أنها تعد بالنسبة للعميل حاسوب متنقل، وتمتاز هذه البطاقات بالحماية ضد التزوير والتزييف والنسخ والتقليد[42].

---

[40] مرزوقي، حورية، وحيدة، عائشة مباركة(2019)، وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في رفع إيرادات البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار BADR، رسالة ماجستير، جامعة أحد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، ص11.

[41] محمد، إجلال يحيى، وعلي، شيماء خوجلي، وازهري، علاء الدين، وحسن، لنا عثمان، وعبد الرحمن، مروة أحمد(2016)، الوسائل الإلكترونية وأثرها على أداء الخدمات المصرفية دراسة تطبيقية على بعض المصارف السودانية، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، السودان، ص28.

[42] مرزوق، يوسف(2017)، واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة سعيدة، رسالة ماجستير، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص40.

9- الأوراق التجارية الإلكترونية

تمثل حق موضوعه مبلغ من النقود، وقابلة للتداول بالطرق التجارية ومستحقة الدفع لدى الاطلاع أو بعد أجل قصير وتقوم مقام النقود في الوفاء وللأوراق التجارية الإلكترونية لهذا المعنى صورتان[43]:

الصورة الأولى: الأوراق التجارية الإلكترونية الورقية وهي التي تصدر من البداية بصورة تقليدية على محور ورقي ثم يتم معالجتها إلكترونياً وإدخال مضمونها على دعامة إلكترونية.

الصورة الثانية: الأوراق التجارية الإلكترونية الممغنطة وهي التي يختفي فيها دور الورق تماماً وتتم بشكل كلي من خلال الوسائط الإلكترونية فتصدر من البداية على دعامة إلكترونية ممغنطة وإذا حدث لها تداول يتم تداولها أيضاً من خلال الوسائل الإلكترونية.

2-4 مزايا وعيوب الدفع الالكتروني

تكمن مزايا وسائل الدفع الإلكتروني بما يلي[44]:

1- بالنسبة لحاملها: تحقق وسائل الدفع الإلكتروني لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة ويسر الاستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترات محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فورياً بمجرد ذكر رقم البطاقة.
2- بالنسبة للتاجر: تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق المصرف والشركات المصدرة.
3- بالنسبة لمصدرها: تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف. أرباح من حملة البطاقات الائتمانية عام 1991 (CITY BANK) والمؤسسات المالية، فقد بلغت 1 بليون دولار.

---

[43] مغني، سليمة(2014)، وسائل الدفع الإلكترونية وانعكاساتها على الوطن العربي والجزائر خاصة، جامعة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ص34.

[44] محمد، إجلال يحيى، وعلي، شيماء خوجلي، وازهري، علاء الدين، وحسن، لنا عثمان، وعبد الرحمن، مروة أحمد(2016)، الوسائل الإلكترونية وأثرها على أداء الخدمات المصرفية دراسة تطبيقية على بعض المصارف السودانية، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، السودان، ص29.

4- بالنسبة للاقتصاد: عدم خضوع وسائل الدفع للحدود حيث يمكن تحويل النقود الإلكترونية في أي مكان وأي وقت وذلك لاعتمادها على الإنترنت، إضافة إلى تسهيل تسويق المنتجات عبر الإنترنت باعتبار أن تسهيل الدفع من خلال الشبكة المفتوحة يعد عنصراً مكملاً لتطوير التجارة الإلكترونية، فالدفع بوسائل الدفع الإلكترونية يسهل إنطلاقة التجارة الإلكترونية التي أحدثت تحولات هامة في قواعد لعبة المنافسة واستمرار التواجد في السوق العالمية، فضلاً عن تفادي مخاطر التحميل النقدي أو الدفع بالشيكات بدون رصيد، والتقليل من نفقات التداول اليدوي، النقل والتخزين والتأمين على العملات وهذا من شأنه تطوير فعالية العملية للقطاع المالي[45].

تكمن عيوب وسائل الدفع الإلكتروني بالآتي[46]:

5- بالنسبة لحاملها: من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.

6- بالنسبة للتاجر: أن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل المصرف يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري.

7- بالنسبة لمصدرها: أهم خطر يواجه مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل المصرف المصدر نفقات ضياعها.

8- غياب الرقيب على المشتريات، فكما يشتري الشخص برنامج تعليمي، يشتري أشياء تسيء لعادات المجتمع كانتشار ظاهرة السرقة الإلكترونية، كما ساهمت في زيادة معدل البطالة في كثير من أنحاء دول العالم، بسبب تحول كثير من الأعمال من يدوية إلى إلكترونية[47].

---

[45] معوش، حفيظة، ومدات، أسيا(2020)، دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية، رسالة ماجستير، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، ص8.

[46] محمد، إجلال يحيى، وعلي، شيماء خوجلي، وازهري، علاء الدين، وحسن، لنا عثمان، وعبد الرحمن، مروة أحمد(2016)، الوسائل الإلكترونية وأثرها على أداء الخدمات المصرفية دراسة تطبيقية على بعض المصارف السودانية، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، السودان، ص29.

[47] القاضي، حسين، وعبود، مادلين، وسنكري، سهى(2012)، واقع استخدام تقنيات الدفع الإلكتروني في المصارف السورية العامة دراسة تحليلية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 34، العدد 5، سورية، ص249.

الفصل الثالث: الإطار العملي للدراسة

3-1 تمهيد

3-2 التشريعات الناظمة للدفع الالكتروني في سورية

3-3 التشريعات الناظمة للدفع الالكتروني في سورية وإجراء مقارنة مع مصر والجزائر

3-4 دراسة دور التشريعات الناظمة في عمليات الدفع الالكتروني في سورية

3-5 التحديات التي تواجه تبني المدفوعات الالكترونية في سورية.

3-6 خطوات تعزيز استخدام المدفوعات الالكترونية في سورية

3-7 واقع تطبيق الدفع الالكتروني في سورية

3-1 تمهيد

قام الباحث في هذا الفصل باستعراض التشريعات الناظمة للدفع الالكتروني في سورية ومقارنتها مع التشريعات في دول أخرى (الجزائر، مصر) وجمع البيانات المتعلقة بعمليات الدفع الالكتروني ودراسة أثر هذه التشريعات في عمليات الدفع الالكتروني.

3-2 التشريعات الناظمة للدفع الالكتروني في سورية

إدراكاً من المشرع السوري للدور الكبير لوسائل الدفع الإلكتروني في تسهيل الإيفاء بالالتزامات المالية، بادر وفي خطوة هامة الى تنظيم معاملات الدفع الإلكتروني، وذلك بإصداره قوانين تنظم خدمات الدفع الإلكتروني وقد كانت خدمة الدفع الإلكتروني من المواضيع التي سعى المشرع لتنظيمها. من خلال قانون المعاملات الالكترونية رقم 3 لسنة 2014، وأتبعه بعدة قوانين رديفة لتنظيم هذه الخدمة بشكل شامل وأصدر تعليماته بالسماح للمصارف والمؤسسات المالية المصرفية في معرض ممارسات هذا النشاط وذلك بالتعاون مع شركات خدمة الدفع الالكتروني.

1- قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب لعام ٢٠١٤ في سورية

صدر القانون رقم /16/ لعام 2014 باسم "قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" في الجمهورية العربية السورية، بهدف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحماية النظام المالي السوري من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد السوري، وتحسين صورة سورية في المجتمع الدولي.

وقد قدم القانون تعريفاً واضحاً لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحدد الأفعال التي تُعتبر من هاتين الجريمتين، وقد ألزم جميع الأشخاص والكيانات الخاضعة لأحكامه بالتبليغ عن أي معاملات مشبوهة قد تكون مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، واتخاذ إجراءات وقائية لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال:

أ- التعرف على العملاء: التحقق من هوية العملاء عند فتح الحسابات أو إجراء المعاملات.
ب-الحفاظ على السجلات: الاحتفاظ بسجلات جميع المعاملات لفترة زمنية محددة.

ت–تدريب الموظفين: تدريب الموظفين على كيفية التعرف على غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ث–العقوبات: يُحدد القانون عقوبات رادعة على كل من يرتكب جريمة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

ج– إنشاء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: يُنشئ القانون وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مصرف سوريا المركزي، وهي مسؤولة عن: التنفيذ والاشراف على أحكام القانون، استقبال وتقييم البلاغات عن المعاملات المشبوهة، والتعاون مع الجهات المحلية والدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2– قانون المعاملات الإلكترونية لعام 2014:

صدر القانون رقم 3 لعام 2014، ويُعدّ هذا القانون إطاراً تشريعياً شاملاً ينظم جميع جوانب المعاملات الإلكترونية في سورية، بما في ذلك إبرام العقود الإلكترونية، ويهدف إلى توفير بيئة قانونية آمنة وموثوقة لهذه المعاملات، وحماية حقوق المستهلكين ومقدمي الخدمات الإلكترونية، ويُحدد القانون الشروط الواجب توافرها في العقد الإلكتروني ليكون صحيحاً نافذاً، وهي: موافقة الطرفين على إبرام العقد إلكترونياً، توافر معلومات كافية عن السلعة أو الخدمة موضوع العقد، وإمكانية الدفع الإلكتروني، وضمانات لحماية البيانات الشخصية، كما يُلزم القانون مقدمي الخدمات الإلكترونية باتخاذ إجراءات لحماية بيانات العملاء ومنع الاحتيال، وحماية المستهلكين من مخاطر الاحتيال والتزوير، كما يُلزم مقدمي الخدمات الإلكترونية باستخدام تقنيات التشفير لحماية البيانات، واتخاذ إجراءات لمنع اختراق أنظمة المعلومات، يُحدد القانون آليات لحل النزاعات الناشئة عن المعاملات الإلكترونية.

ويبين القانون التزامات مقدمي الخدمات الإلكترونية: باتخاذ إجراءات لحماية بيانات العملاء ومنع الاحتيال، وتوفير معلومات دقيقة عن السلع والخدمات التي يقدمونها، وتوفير آليات لرد المظالم ومعالجة الشكاوى.

كما بين القانون حقوق المستهلكين: الحق في استرداد الأموال أو استبدال السلع المعيبة، الحق في الحصول على معلومات كافية عن السلع والخدمات، الحق في تقديم الشكاوى ومعالجتها، وقد عدد القانون آليات حل النزاعات: بالتفاوض الودي، التحكيم، القضاء.

ساهم قانون المعاملات الإلكترونية لعام 2014 في تعزيز الثقة في المعاملات الإلكترونية في سورية وشجع القانون على نمو التجارة الإلكترونية في البلاد، كما ساعد القانون في حماية حقوق المستهلكين ومقدمي الخدمات الإلكترونية.

3- القرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي

انطلاقاً من مسؤولية مصرف سورية المركزي في تطوير أنظمة الدفع الإلكترونية تم العمل على تهيئة البيئة التشريعية والفنية اللازمة وصولاً إلى إطلاق منظومة الدفع الإلكتروني عبر القطاع المصرفي في سورية الذي تم برعاية مجلس الوزراء بتاريخ 2022/01/30 وقد أصدر مصرف سورية المركزي ثلاثة قرارات تتضمن "التعليمات الناظمة لأدوات الدفع الإلكتروني وللعلاقة بين الشركة السورية للمدفوعات الالكترونية والقطاع المصرفي والدليل التوضيحي لتعليمات الترخيص لشركات الدفع الالكتروني". حيث ينحصر إصدار أدوات الدفع الالكتروني بالمؤسسات المالية المصرفية دون غيرها ويحق لها إصدار الأداة في حال توافر خدمات وقنوات دفع الكتروني تقبل استخدامها سواء كانت للمؤسسة نفسها أو غيرها كما يحق لها إصدار الأداة بناء على طلب العميل الذي لديه حساب مصرفي ويجب أن يكون شخصاً طبيعياً حصراً.

كما تضمنت القرارات اعتماد الدليل التوضيحي لقرار مجلس الوزراء رقم 52 للعام 2019 المتضمن تعليمات الترخيص لشركات الدفع الالكتروني وهو يجيز للمصرف المركزي الترخيص لتأسيس شركات سورية تعمل في مجال الدفع الالكتروني بالتعاون مع المصارف العاملة والمؤسسات المالية المصرفية الاجتماعية. ويبين القرار أن مشروع النظام الأساسي لشركة الدفع الإلكتروني يجب أن يتضمن نوع الشركة بأن تكون محدودة المسؤولية أو مساهمة مغفلة وألا تقل مدتها عن 15 سنة وأن تنحصر غايتها بمجال نشاط خدمات الدفع الالكتروني وفق قرارات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي وألا يقل رأسمالها عن مئتين وخمسين مليون ليرة سورية.

4- قرار مصرف سورية المركزي رقم /2262/ لعام ٢٠٢٠ بشأن تنظيم عمل مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني

حرصاً من مصرف سورية المركزي على تطوير منظومة المدفوعات الإلكترونية في الجمهورية العربية السورية، وتعزيزاً لشمولها المالي، وانسجاماً مع أفضل الممارسات الدولية، أصدر المصرف القرار رقم /2262/ لعام 2020

عرف القرار في المادة الأولى منه مقدم خدمة الدفع الإلكتروني بأنه: كل شخص طبيعي أو اعتباري مرخص له من قبل المصرف بممارسة نشاط تقديم خدمات الدفع الإلكتروني، أما خدمة الدفع الإلكتروني هي: أي خدمة تسمح بإجراء عمليات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال بين طرفين أو أكثر، في حين عرف المعاملات الإلكترونية بأنها: العمليات التي تتم باستخدام خدمات الدفع الإلكتروني، كعمليات الدفع والشراء وتحويل الأموال.

وقد اشترطت المادة الثانية منه في مقدم خدمة الدفع الإلكتروني أن يكون حائزاً على ترخيص من المصرف لممارسة نشاط تقديم خدمات الدفع الإلكتروني، وأن يكون لديه رأس مال كافٍ لممارسة نشاطه، وأن يكون لديه نظام إدارة مخاطر فعال، وأن يكون لديه نظام تكنولوجيا معلومات آمن وموثوق، وأن يكون لديه فريق عمل مؤهل ومُدرّب، وأن يُلبي جميع الشروط والمتطلبات الأخرى التي يحددها المصرف.

وقد حددت المادة الثالثة والرابعة آلية عمل مقدمة خدمة الدفع الالكتروني حيث يُقدم مقدم خدمة الدفع الإلكتروني طلب الترخيص إلى المصرف وفقاً للنموذج المُعتمد لدى المصرف، ويُصدر المصرف قراره بشأن منح الترخيص أو رفضه خلال مدة أقصاها (60) ستون يوماً من تاريخ تقديم الطلب.

وقد تضمنت المادة الثامنة فرض إجراءات تأديبية ضد مقدم خدمة الدفع الالكتروني حيث يُجوز للمصرف اتخاذ الإجراءات التأديبية المنصوص عليها في قانون المصرف المركزي ضد مقدم خدمة الدفع الإلكتروني الذي يخالف أحكام هذا القرار أو القواعد والتعليمات الصادرة عن المصرف.

كما حدد مصرف سورية المركزي شروط ترخيص شركة مقدم خدمة دفع الكتروني وحدد نظام إدارة المخاطر وسياسات الخصوصية وأمن المعلومات وخطة الاستمرارية والطوارئ وسياسة الحوكمة السليمة لممارسة النشاط، والإجراءات التنفيذية والتي يجب أن تشمل بالحد الأدنى إجراءات تأمين وحماية العمليات الإلكترونية وحفظ وتخزين البيانات المرتبطة بنظام الدفع الإلكتروني والعملاء ضد

الإفصاح وسوء الاستخدام والتلف والتدمير والفقدان والسرقة، ولا سيما في حال انقطاع الخدمة في مرحلة من مراحل سير العملية الإلكترونية، وإجراءات حماية البيانات وفق القوانين والمعايير الوطنية، وتخضع الشركة المرخصة للقوانين والقرارات ذات الصلة لاسيما قانون السرية المصرفية وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقانون المعاملات الإلكترونية وقانون التوقيع الإلكتروني وخدمات الشبكة وقانون الجريمة الإلكترونية.

5- تأسيس مديرية أنظمة الدفع الالكتروني لدى مصرف سورية المركزي

تقسم مديرية أنظمة الدفع الالكتروني لدى مصرف سورية المركزي: إلى قسم السياسات والبحوث، وقسم التسويات الإجمالية الآنية (RTGS)، وقسم مقاصة مدفوعات التجزئة، قسم مراقبة أداء وكفاءة أنظمة الدفع، قسم المحول الوطني والتحويلات الإلكترونية.

تتولى مديرية أنظمة الدفع الالكتروني مهمة وضع وتطوير مشاريع التعليمات التشغيلية والتنظيمية للدفع الإلكتروني والتقنيات المالية لدى مصرف سوريا المركزي ليصار إلى اعتمادها أصولاً، كذلك الترخيص لشركات الدفع الإلكتروني، وفق القرارات والأنظمة الناظمة لها، والمشاركة بدراسة استخدام المؤسسات المالية لنظم الدفع الإلكتروني وتقنياتها المالية، كذلك المشاركة في وضع الأطر التنظيمية لنظم الدفع الإلكتروني ووسائل الدفع الإلكتروني وتقنياتها المالية والخدمات المصرفية الإلكترونية لدى المؤسسات المالية مع مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف ليتم اعتمادها أصولاً، وإدارة وتشغيل نظم الدفع والتقاص والتسوية والتحويلات المالية الإلكترونية المشغلة لدى مصرف سورية المركزي، كذلك اقتراح قرارات وتعليمات أمن وحماية المعلومات المتعلقة بنظم الدفع الإلكتروني وأدواتها وتقنياتها المالية بالتنسيق مع مديرية تقانة المعلومات ومديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف، ووضع الخطط اللازمة لتدريب وتأهيل الموارد البشرية للنهوض بالدفع الإلكتروني وتقنياته المالية، كذلك إعداد الدراسات والإحصاءات والتقارير الدورية في مجال الدفع الإلكتروني والتقنيات المالية، وتمثيل مصرف سورية المركزي في قضايا الدفع الإلكتروني والتقاص والتسوية، كذلك الإشراف على نظم الدفع والتقاص والتسوية المشغلة لدى مصرف سورية المركزي، والإشراف على نظم الدفع الإلكتروني وتقنياتها المالية المشغلة لدى المؤسسات المالية بالتنسيق مع مديرية الحكومة لدى المصارف، ومتابعة التزام شركات الدفع الإلكتروني بالقوانين والقرارات والتعليمات

الناظمة للدفع الإلكتروني والتقنيات المالية وخدماتها وتعليمات هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

6- تأسيس الشركة السورية للمدفوعات (SEP)

أُحدثت الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية (Syria Electronic Payment) بموجب القانون رقم/13/ تاريخ 29-03-2012، وتخضع لقانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011. الغاية من تأسيسها هو إنشاء البنى التحتية اللازمة لخدمات الدفع الإلكتروني، هي مسؤولة بوجه خاص عن تنفيذ وتشغيل المنظومة الوطنية الموحّدة للدفع الإلكتروني التي تربط القطاع المصرفي بمصدري الفواتير ومتقاضيّ الرسوم ومقدّميّ خدمات التجارة الإلكترونية والجهات المعنيّة الأخرى، وذلك على أسس اقتصادية وتنموية. تقدم "مدفوعات" خدمات الاستعلام والدفع الإلكتروني للفواتير (كهرباء، مياه، هاتف، ...) والرسوم (مديريات النقل، الإدارة المحلية، المخالفات المرورية، مراكز خدمة المواطن، ...) من خلال قنوات المصارف العاملة المرتبطة معها، وتتمثل فوائدها بالآتي:

أ- الفوائد بالنسبة للمواطنين

إمكانية تسديد المدفوعات على نحو مستقل عن الزمان والمكان، تخفيض التكاليف وتوفير الجهد والوقت، التقليل من انقطاع الخدمة الناجم عن تأخير في التسديد، درجة عالية من الموثوقية والأمان، تقليل التداول النقدي للعملة، وعرض وتسديد الفواتير المستحقة في مكان واحد.

ب- الفوائد بالنسبة للمفوترين

انخفاض المصاريف الرأسمالية نتيجة لانخفاض الإنفاق على البنية التحتية، وانخفاض المصاريف التشغيلية (موارد بشرية، ورق، كهرباء إلخ). انحصار التعامل في نقطة ارتباط وحيدة، بدلاً من إقامة نقطة ارتباط منفصلة مع كلّ مصرف على حدة، وانخفاض تكاليف إجراءات المطابقة والتسوية، والحفاظ على سرية وخصوصية البيانات الخاصة بالمواطنين من خلال ربطها بمنظومة ذات موثوقية عالية.

ت- الفوائد بالنسبة للمصارف

تقليل تكاليف تجميع الفواتير ومطابقتها ومعالجة أخطائها، نقطة واحدة للاتصال بدلاً من الربط مع كل مصدر فواتير أو متقاضي رسوم على حدة، والتقليل من التعامل المباشر مع القطاعات المفوترة والاهتمام بخدمة الزبائن وتطويرها، كذلك التقليل من ممثّلي خدمات الزبائن وموظفي المصرف المسؤولين عن دفع الفواتير ومطابقتها.

ث- الفوائد على المستوى الوطني

توفير منظومة مركزية لعرض ودفع الفواتير والرسوم والمدفوعات الأخرى إلكترونياَ، وتسهيل وتسريع عملية دفع الفواتير والرسوم عبر قنوات المصارف العاملة.

7- تأسيس شركات لتقديم خدمات الدفع الإلكتروني (شركة فاتورة، سدرا وكاش لس):

ففي عام 2018 صادقت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك مؤخرا على تأسيس شركتين لتقديم خدمات الدفع الإلكتروني في سورية، حيث صادقت "وزارة "التموين" على النظام الأساسي لشركة (فاتورة) المحدودة المسؤولية، لممارسة نشاط تقديم خدمات الدفع الإلكتروني بجميع الوسائل المتاحة، ولكل أنواع الخدمات، للقطاعين العام والخاص، وفق أحكام وضوابط مصرف سورية المركزي النافذة، باستخدام تطبيقات وحلول البطاقات المصرفية، والمسبقة الدفع والهاتف المحمول، والمحفظة الإلكترونية، والتعاقد مع جميع الجهات لتقديم خدماتها، بالإضافة إلى إصدار وإعداد وتنظيم ومعالجة بطاقات الدفع الائتمانية، والمدفوعة مسبقاً بأنواعها المحلية والعالمية، بالتعاون مع المصارف العاملة في سورية، والقيام بجميع الأعمال الأخرى المتعلقة بها، والمتفرعة منها، وفق ضوابط مصرف سورية المركزي

تهدف هذه الشركة – حسب نظام عملياتها – إلى امتلاك وإدارة وصيانة شبكات أجهزة الصراف الآلي، وتغذية الصرافات الآلية الخاصة بالشركة، أو بالمصارف العاملة في سورية، والقيام بجميع الأعمال الأخرى المتعلقة بها، والمتفرعة منها، وأيضاً وفق ضوابط مصرف سورية المركزي.

ستقوم هذه الشركة بمعالجة وإدارة بطاقات الدفع المحلية والعالمية بأنواعها، بالتعاون مع المصارف العاملة في سورية، والقيام بجميع الأعمال الأخرى المتعلقة بها والمتفرعة منها.

وستعمل هذه الشركة على امتلاك وإدارة وصيانة شبكات أجهزة قبول بطاقات الدفع بأنواعها، والقيام بعمليات المعالجة المالية اللازمة بالتعاون مع المصارف السورية.

صادقت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على النظام الأساسي لشركة (سدرا) للدفع الإلكتروني المحدودة المسؤولية، والتي ستمارس نشاط تقديم خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني للأموال بالعملة السورية، وتقديم الوسائل المتاحة لكافة أنواع الخدمات، ولمختلف القطاعات المرخصة، عامة وخاصة ومشتركة وتعاونية وغير ربحية، وما إلى ذلك، بالاعتماد على تطبيقات الهاتف المحمول، والهاتف الثابت ونقاط البيع (POS) والأنترنت المصرفي، وكشك الخدمة الذاتية (KIOSK) والصرافات الآلية (ATM) والرسائل النصية (SMS) وكافة الوسائل الإلكترونية المسموح بها، وتطوير خدمات الدفع الإلكتروني بالتعاون مع المصارف السورية العاملة، وفق الأحكام والضوابط الصادرة عن مصرف سورية المركزي والجهات الأخرى ذات العلاقة.

8- موقع بوابة الحكومة الإلكترونية السورية

تم إنشاء موقع بوابة الحكومة الإلكترونية السورية، الهدف من الموقع هو التواصل مع المواطنين، وقطاع الأعمال، وضمان تعرفهم على الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية، وشروط تقديمها لضمان تقديم هذه الخدمات بالشكل المناسب، ويتضمن الموقع ارتباطات إلى الخدمات الحكومية التي تُقدَّم إلكترونياً، إضافة الى معلومات عن حوالي 2552 معاملة تبين شروط تقديم الخدمة من وثائق مطلوبة ورسوم مستحقة. وقد قامت مختلف الوزارات بملء نسبة كبيرة من البيانات المطلوبة، ومازالت تتابع عملها في إدخال البيانات وتدقيقها، إلى جانب إضافة أي خدمات جديدة تقدم إلكترونياً إلى الموقع فور إتاحتها من قبل الوزارة المقدمة للخدمة.

3-3 التشريعات الناظمة للدفع الالكتروني في سورية وإجراء مقارنة مع مصر والجزائر.

مصر:

قانون المعاملات الإلكترونية رقم 8 لسنة 2002: ينظم هذا القانون المعاملات الإلكترونية في مصر، بما في ذلك الدفع الإلكتروني، ولائحة الدفع الإلكتروني رقم 224 لسنة 2018: تحدد هذه

اللائحة قواعد وأحكام الدفع الإلكتروني في مصر، والبنك المركزي المصري: يشرف البنك المركزي المصري على نظام الدفع الإلكتروني في مصر ويصدر التعليمات اللازمة لتنظيمه.

الجزائر:

قانون المعاملات الإلكترونية رقم 06-09 لسنة 2006: ينظم هذا القانون المعاملات الإلكترونية في الجزائر، بما في ذلك الدفع الإلكتروني.

المرسوم التنفيذي رقم 07-144 لسنة 2007: يحدد هذا المرسوم التنفيذي قواعد وأحكام الدفع الإلكتروني في الجزائر.

بنك الجزائر: يشرف بنك الجزائر على نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر ويصدر التعليمات اللازمة لتنظيمه.

سوريا:

قانون المعاملات الإلكترونية: ينظم هذا القانون المعاملات الإلكترونية في سوريا، بما في ذلك الدفع الإلكتروني.

مصرف سوريا المركزي: يشرف مصرف سوريا المركزي على نظام الدفع الإلكتروني في سوريا ويصدر التعليمات اللازمة لتنظيمه.

تختلف التشريعات الناظمة للدفع الإلكتروني في مصر والجزائر وسوريا في بعض التفاصيل، لكنها تتشابه بشكل عام في الأهداف الأساسية، وهي: تسهيل المعاملات الإلكترونية، حماية المستهلكين من الاحتيال، وتعزيز الأمن والثقة في نظام الدفع الإلكتروني، وتُعدّ مصر من الدول الرائدة في مجال الدفع الإلكتروني في المنطقة العربية، بينما لا تزال الجزائر وسوريا في طور تطوير أنظمتهما للدفع الإلكتروني.

3-4 دراسة دور التشريعات الناظمة في عمليات الدفع الالكتروني في سورية

تلعب التشريعات (القوانين والقرارات) دوراً هاماً في تعزيز استخدام المدفوعات الإلكترونية في أي بلد، بما في ذلك سوريا. وتُعدّ التشريعات أداة هامة لتعزيز استخدام المدفوعات الإلكترونية في سوريا. من خلال توفير بيئة قانونية آمنة وموثوقة، وتشجيع الاستثمار، وتعزيز الوعي، وتطوير البنية التحتية، يمكن للحكومة السورية خلق بيئة مواتية لانتشار المدفوعات الإلكترونية على نطاق واسع، وتحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المتعددة التي توفرها. وذلك من خلال:

1. **توفير بيئة قانونية آمنة:** حيث أن الجهود الحكومية لتعزيز التشريعات وتطوير البنية التحتية الرقمية تُساهم بشكل كبير في زيادة استخدام المدفوعات الإلكترونية في سوريا، وتتجلى هذه الجهود من خلال إصدار العديد من القوانين المنظمة للدفع الالكتروني لعل أبرزها الآتي:

أ- قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2014: ينظم هذا القانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مجال المدفوعات الإلكترونية، ويضمن سلامة المعاملات الإلكترونية ومكافحة الاحتيال، مما يعزز الثقة في استخدام هذه الوسائل.

ب- قوانين حماية البيانات الشخصية: تحمي هذه القوانين خصوصية المستخدمين وتضمن عدم إساءة استخدام بياناتهم، مما يشجعهم على استخدام المدفوعات الإلكترونية.

ت- قانون التجارة الإلكترونية لعام 2018: ينظم هذا القانون إبرام العقود وتسليم السلع والخدمات عبر الإنترنت مما يوفر إطاراً قانونياً واضحاً للتجار والمستهلكين على حدٍ سواء.

ث- قرار مصرف سوريا المركزي رقم /2262/ لعام 2020: يُنظم هذا القرار عمل مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني

د- قانون المعاملات الالكترونية لعام 2011، الذي شجع على نمو التجارة الالكترونية وتنظيم عمليات الدفع الالكتروني والعقود الالكترونية.

2. **تشجيع الابتكار:** من خلال الآتي:

أ- توفير تراخيص لمقدمي خدمات الدفع الإلكتروني: تُنظم هذه التراخيص عمل مقدمي الخدمات وتضمن التزامهم بالمعايير الدولية.

ب- دعم استخدام التقنيات الحديثة: كالذكاء الاصطناعي وسلسلة الكتل (blockchain) لتطوير حلول دفع إلكتروني مبتكرة وآمنة.

3. **تعزيز الشمول المالي:** من خلال الآتي:

أ- تقديم حوافز مالية للمستهلكين والتجار لاستخدام المدفوعات الإلكترونية: كالتخفيضات الضريبية أو المكافآت.

ب- توفير خدمات الدفع الإلكتروني للمناطق الريفية والنائية: لضمان حصول جميع المواطنين على إمكانية الوصول إلى هذه الخدمات.

ت- تثقيف الجمهور حول فوائد المدفوعات الإلكترونية: لزيادة الوعي بمزاياها وأمانها.

4. **تطوير البنية التحتية الرقمية:**

أ- استثمارات حكومية: يمكن للحكومة الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية، مثل شبكات الإنترنت وخدمات الاتصالات، لجعل المدفوعات الإلكترونية أكثر سهولة ووصولاً للمستهلكين.

ب- الشراكة مع القطاع الخاص: يمكن للحكومة الشراكة مع القطاع الخاص لتطوير حلول مبتكرة للدفع الإلكتروني تناسب احتياجات السوق السوري. وتضمن سرعة وكفاءة المعاملات الإلكترونية، ودعم تطوير حلول دفع إلكترونية تناسب احتياجات مختلف القطاعات: كقطاع التجزئة والخدمات الحكومية.

5. **تشجيع الاستثمار في مجال الدفع الإلكتروني:**

أ- توفير الحوافز الضريبية: يمكن للحكومة تقديم حوافز ضريبية للشركات التي تستثمر في مجال الدفع الإلكتروني، وذلك لتشجيعها على تطوير خدماتها وتوسيع نطاقها.

ب- تخفيف القيود التنظيمية: يمكن للحكومة تخفيف القيود التنظيمية على مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني، وذلك لتسهيل دخولهم إلى السوق وتقديم خدماتهم للمستهلكين.

6.تعزيز الوعي بأهمية المدفوعات الإلكترونية:

أ- حملات التوعية: يمكن للحكومة تنفيذ حملات توعية لشرح مزايا المدفوعات الإلكترونية للمستهلكين، وكيفية استخدامها بشكل آمن.

ب- برامج التعليم: يمكن للحكومة إدراج برامج تعليمية حول المدفوعات الإلكترونية في المناهج الدراسية، لتعليم الجيل القادم أهميتها وكيفية استخدامها.

3-5 التحديات التي تواجه تبني المدفوعات الإلكترونية في سوريا

على الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز استخدام المدفوعات الإلكترونية في سوريا، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه تبنيها على نطاق واسع، تشمل:

1. ضعف البنية التحتية الرقمية:

نقص الوصول إلى الإنترنت: لا يزال الكثير من السوريين يفتقرون إلى الوصول إلى الإنترنت، مما يُعيق قدرتهم على استخدام المدفوعات الإلكترونية.

انقطاع التيار الكهربائي: تُعاني سوريا من انقطاع متكرر للتيار الكهربائي، مما يُؤثر على عمل أنظمة الدفع الإلكترونية.

بطء سرعة الإنترنت: تُعاني بعض المناطق في سوريا من سرعة إنترنت بطيئة، مما يُؤثر على سرعة وسهولة استخدام المدفوعات الإلكترونية.

2. قلة الوعي بأهمية المدفوعات الإلكترونية:

عدم معرفة المستهلكين: لا يزال العديد من المستهلكين في سوريا غير مدركين لمزايا المدفوعات الإلكترونية، وكيفية استخدامها بشكل آمن.

خوف المستهلكين: يخاف بعض المستهلكين من استخدام المدفوعات الإلكترونية لاعتقادهم أنها غير آمنة أو معقدة.

3. انخفاض الثقة في أنظمة الدفع الإلكترونية:

التجارب السلبية: تعرض بعض المستهلكين لتجارب سلبية مع المدفوعات الإلكترونية، مثل عمليات الاحتيال أو الأخطاء في المعاملات، مما أدى إلى انخفاض ثقتهم في هذه الأنظمة.

ضعف أنظمة الحماية: لا تزال بعض أنظمة الدفع الإلكترونية في سوريا تفتقر إلى أنظمة حماية قوية، مما يُثير قلق المستهلكين بشأن أمان بياناتهم المالية.

4. قلة ثقافة الدفع الإلكتروني:

اعتماد النقد: اعتاد الكثير من السوريين على استخدام النقد في عملياتهم المالية، مما يُعيق انتقالهم إلى استخدام المدفوعات الإلكترونية.

عدم وجود بنية تحتية مناسبة للدفع الإلكتروني: لا تزال بعض المتاجر والخدمات في سوريا غير مجهزة لقبول المدفوعات الإلكترونية.

5. التحديات القانونية والتنظيمية:

تعقيدات الإجراءات القانونية: قد تكون الإجراءات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمدفوعات الإلكترونية معقدة ومُكلفة، مما يُعيق بعض الشركات من دخول هذا المجال.

عدم وضوح بعض القوانين: قد لا تكون بعض القوانين والأنظمة المتعلقة بالمدفوعات الإلكترونية واضحة بما يكفي، مما يُؤدي إلى عدم اليقين القانوني للمستثمرين.

6. التحديات الاقتصادية:

الفقر: يعاني جزء كبير من السكان السوريين من الفقر، مما يُحد من قدرتهم على استخدام المدفوعات الإلكترونية.

ارتفاع تكلفة الخدمات: قد تكون تكلفة خدمات الدفع الإلكترونية مرتفعة بالنسبة لبعض المستهلكين، مما يُعيق تبنيها.

6-3 خطوات تعزيز استخدام المدفوعات الإلكترونية في سوريا

يمكن تعزيز استخدام المدفوعات الالكترونية في سورية من خلال الاستثمار في تحسين البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الوعي بأهمية المدفوعات الإلكترونية، وتطوير أنظمة دفع أكثر أمانًا، وتبسيط الإجراءات القانونية والتنظيمية، وخلق بيئة اقتصادية مواتية، يمكن لسوريا التغلب على هذه التحديات وتعزيز استخدام المدفوعات الإلكترونية على نطاق واسع، ولتعزيز استخدام المدفوعات الإلكترونية في سوريا، يمكن اتخاذ خطوات على مختلف المستويات:

أ- على مستوى الحكومة:

تطوير البنية التحتية الرقمية، والاستثمار في توسيع شبكات الإنترنت وتحسين جودة الخدمة، وتوفير برامج إنترنت مدعومة للمناطق ذات الدخل المنخفض، وتشجيع الاستثمار في تقنيات الاتصالات السلكية واللاسلكية الحديثة، كذلك تعزيز الوعي بأهمية المدفوعات الإلكترونية من خلال تنفيذ حملات توعية واسعة النطاق لشرح مزايا المدفوعات الإلكترونية للمستهلكين، وإدراج برامج تعليمية حول المدفوعات الإلكترونية في المناهج الدراسية، واستخدام وسائل الإعلام المختلفة للترويج للمدفوعات الإلكترونية، كذلك تطوير أنظمة دفع آمنة وموثوقة: وتشديد القوانين والأنظمة المتعلقة بحماية البيانات الشخصية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ودعم تطوير حلول دفع إلكترونية مبتكرة تناسب احتياجات السوق السوري، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتطوير أنظمة دفع آمنة، وتبسيط الإجراءات القانونية والتنظيمية ومراجعة القوانين والأنظمة المتعلقة بالمدفوعات الإلكترونية لجعلها أكثر وضوحًا وسهولة في التطبيق، كذلك تقليل القيود التنظيمية على مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني، وتوفير حوافز ضريبية للشركات التي تستثمر في مجال الدفع الإلكتروني، كذلك خلق بيئة اقتصادية مواتية تدعم الشمول المالي وتعزز الوصول إلى الخدمات المصرفية، وتشجيع استخدام المدفوعات الإلكترونية في القطاع العام، وتهيئة بيئة مواتية لنمو التجارة الإلكترونية.

ب- على مستوى القطاع الخاص:

تطوير حلول دفع إلكترونية مبتكرة تناسب احتياجات السوق السوري من خلال التركيز على حلول الدفع عبر الهاتف المحمول، وتطوير حلول دفع تناسب الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر، كذلك تقديم حلول دفع ميسورة التكلفة للمستهلكين، وتعزيز ثقافة الدفع الإلكتروني: من خلال تقديم عروض ترويجية للمستهلكين لتشجيعهم على استخدام المدفوعات الإلكترونية، والتعاون مع التجار لتوفير خيارات دفع إلكتروني متنوعة، ونشر الوعي حول أمان المدفوعات الإلكترونية، والاستثمار في تطوير البنية التحتية للتجارة الإلكترونية، إضافة إلى دعم تطوير منصات التجارة الإلكترونية، وتوفير حلول لوجستية فعالة لدعم عمليات التجارة الإلكترونية، وتعزيز مهارات التسويق الرقمي لدى الشركات.

ت- على مستوى المستهلكين:

التعرف على مزايا المدفوعات الإلكترونية المتمثلة بـ: الراحة والسهولة، الأمان، سرعة المعاملات. والتتبع السهل للمعاملات، العروض الترويجية، التغلب على مخاوف أمان المدفوعات الإلكترونية، والتأكد من استخدام مواقع وخدمات موثوقة، وحماية البيانات الشخصية، واستخدام كلمات مرور قوية، ومراقبة الحسابات بانتظام، وتجربة استخدام المدفوعات الإلكترونية من خلال بدء استخدام المدفوعات الإلكترونية في عمليات الشراء الصغيرة، والتوسع تدريجيًا لاستخدام المدفوعات الإلكترونية في عمليات الشراء الأكبر.

3-7 واقع تطبيق الدفع الالكتروني في سورية

بدأت مبادرات الدفع الإلكتروني في سورية بشكل متواضع تلخصت بعدد قليل من الخدمات التي تقدمها شركة تسديد وكذلك البنك العقاري والتجاري، حيث اقتصرت على خدمات الاستعلام وتسديد فواتير الهاتف الأرضي، خدمة الاستعلام عن فواتير الكهرباء، خدمة الاستعلام عن فواتير المياه، دفع فواتير الانترنت من الجمعية السورية للمعلوماتية، وذلك في غياب التشريعات الناظمة للبدء بإجراءات الدفع الالكتروني وسن القوانين الناظمة له ولحماية المستخدمين له وتلاه بعدها بعدة أعوام مصادقات من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على تأسيس شركات أخرى لتقديم

خدمات الدفع الالكتروني، وذلك لممارسة نشاط تقديم خدمات الدفع الإلكتروني بجميع الوسائل المتاحة ولكل أنواع الخدمات، للقطاعين العام والخاص وفق أحكام وضوابط مصرف سورية المركزي النافذة والمراسيم التشريعية الصادرة التي تم سنها بشكل دقيق لمواكبة جميع التحديات وإيجاد سبل الحماية القانونية الممكنة، فنظمت هذه الوسائل عن طريق استخدام تطبيقات وحلول البطاقات المصرفية والمسبقة الدفع والهاتف المحمول، والمحفظة الإلكترونية، والتعاقد مع جميع الجهات لتقديم خدماتها، بالإضافة إلى إصدار وإعداد وتنظيم ومعالجة بطاقات الدفع الائتمانية، والمدفوعة مسبقاً بأنواعها المحلية والعالمية بالتعاون مع المصارف العاملة في سورية، والقيام بجميع الأعمال الأخرى المتعلقة بها، والمتفرعة منها، وفق الضوابط التي أقرها مصرف سورية المركزي. إضافة إلى أنه تم إيجاد بعض التطبيقات التي ستسمح بتسديد الضرائب والرسوم والفواتير وغيرها في القطاعين العام والخاص وجعلها ملزمة وذلك لضبط القطاع الضريبي. كما تم إنشاء منظومة خاصة من الدفع وربطها مع العديد من البنوك والمصارف المنتشرة داخل سوريا، بالإضافة إلى نقاط البيع والشحن والأجهزة الخاصة لتفعيل خدمات الدفع (QR) و (POS) في المراكز والمتاجر والمطاعم.

كما أطلق المصرفان العقاري والتجاري خدمة الدفع الإلكتروني كوسيلة إلكترونية جديدة للدفع والتحصيل من الإنترنت أو أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع، توفر هذه البوابة خدمات تحصيل الرسوم والمبالغ التي يدفعها الزبائن في بعض المعاملات كدفع المخالفات والضرائب لصالح الوزارات والمؤسسات الحكومية.

أسهم التطوير المستمر لبنية الدفع الإلكتروني وزيادة الإقبال عليه من قبل المواطنين في ارتفاع قيمة المطالبات المالية التي سددت منذ نيسان عام 2020 حتى نهاية الربع الأول من العام الجاري، من خلال منظومة الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية لتصل إلى 44.214.066 مطالبة بقيمة إجمالية تجاوزت 1.68 تريليون ليرة سورية، وذلك وفقاً لبيانات الشركة. وحسب هذه البيانات بلغ عدد المطالبات المالية المسددة عبر منظومة الشركة ذاتها من بداية العام ولغاية الـ 22 من شباط الماضي 8.374.294 مطالبة مالية، بقيمة إجمالية تجاوزت 270.5 مليار ليرة سورية، حيث تجاوزت هذه القيم عدد المطالبات المسددة للفترة نفسها من العام الماضي، مع العلم أن عدد المطالبات المالية المسددة خلال عام 2023 بلغ 16.02 مليون مطالبة.

الجدول رقم (1) المطالبات المالية المسددة خلال عامي 2022-2023

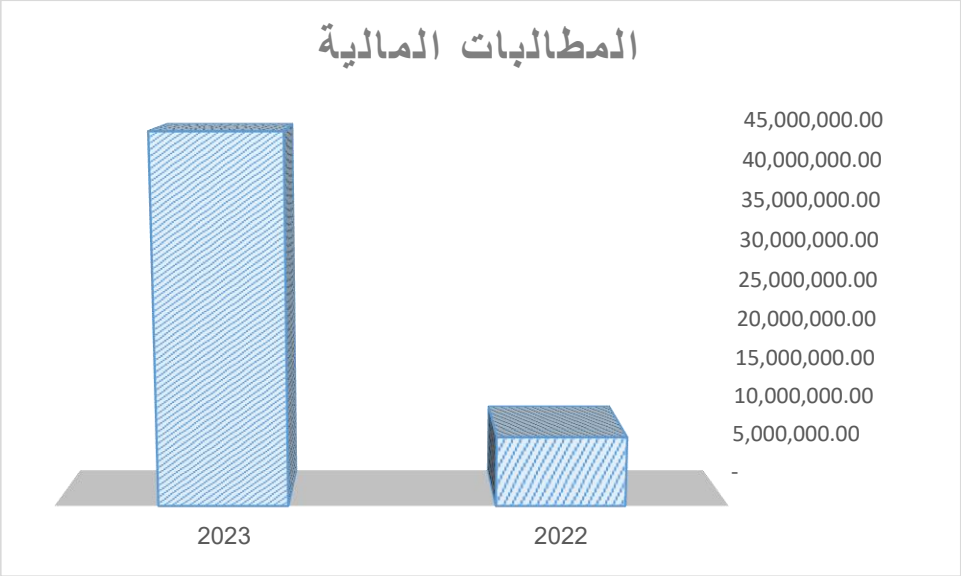

وبناء على مؤشرات عمل وزارة الاتصالات والتقانة بلغ عدد المشتركين بالخطوط الخلوية الذين يمتلكون حسابات زبائن 381.025 مشتركاً، في حين بلغ عدد مشتركي الخطوط الخلوية الذين يمتلكون حسابات تجار 901 مشترك، وذلك منذ انطلاق منظومة الدفع الإلكتروني حتى نهاية 2023.

كما شهد العام الماضي خطوات متسارعة أكدت نجاح عملية الدفع الإلكتروني، ووصل عدد المطالبات المالية المسددة إلكترونياً عبر منظومتي الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية مدفوعات وسيب أونلاين إلى 14.459 مليون مطالبة بقيمة 758.9 مليار ليرة سورية، في حين تجاوزت قيمة الفواتير المسددة إلكترونياً عبر الخطوط الخلوية 41.9 مليار ليرة سورية، كما تجاوزت القيمة المالية لعمليات الدفع الإلكتروني المسددة من زبون لتاجر 31.3 مليار ليرة سورية.

كما أصدر مركز خدمة المواطن الإلكتروني في العام ذاته أكثر من 2.2 مليون معاملة إلكترونية موزعة على المحافظات، وعبر بوابة المكتب القنصلي الإلكتروني تم إنشاء 43.098 حساباً إلكترونياً، وأصدر المكتب للمغتربين عبر هذه الحسابات خلال العام الماضي 40.008 معاملات الكترونية لعدة خدمات حكومية، كما أضاف مركز خدمة المواطن الإلكتروني خدمات التجنيد للمغتربين السوريين عبر المكتب القنصلي الإلكتروني، وهي خدمات التأجيل والخدمات التجنيدية بالإضافة إلى خدمة تسهيلات زيارة المغتربين.

وزارة النقل بدورها أعلنت العام الماضي إنجاز أكثر من 1.26 مليون معاملة عبر عمليات الدفع الإلكتروني، وكذلك المصرف الصناعي الذي أكد أن قيمة الفواتير المسددة عبر منظومة الدفع الإلكتروني خلال شباط الماضي وحده بلغت 450 مليون ليرة، إضافة إلى أنه نتيجة الإقبال على الخدمات الإلكترونية أعلنت وزارة الأشغال العامة والإسكان تمديد مهلة منح بطاقة الدفع الإلكتروني لمكتتبي السكن الشبابي والعمالي.

كما استمرت وزارة المالية بتطوير البنية التحتية في المصارف العامة وتأمين التجهيزات اللازمة لمواكبة متطلبات الدفع الإلكتروني والتحول الرقمي متضمنة الربط مع شركات الدفع الإلكتروني، ما مكن عملاء المصارف من الاستفادة من كل وسائل الدفع الإلكتروني الخاصة بشركات الدفع والمصارف، إضافة إلى التوسع في نشر نقاط البيع أجهزة ال بي أو إس في فروع المصارف العامة ومراكز المؤسسة العامة للبريد.

وفي خطوة متقدمة تم إطلاق خدمة تسديد قيمة الوقود إلكترونياً باستخدام البطاقات المصرفية للبنوك العاملة في 16 محطة في دمشق وطرطوس وغيرهما، ووفقاً لبيانات الوزارة أتاحت منظومة الدفع الإلكتروني تسديد الضريبة عبر وسائل الدفع الإلكتروني، كما تم إطلاق خدمة تسديد ضريبتي ريع العقارات والدخل المقطوع إلكترونياً في محافظات دمشق وحلب وريف دمشق عبر الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية.

وفيما يتعلق بالربط الإلكتروني للفواتير المصدرة مع الإدارة الضريبية أصدرت الهيئة العامة للضرائب والرسوم جملة قرارات ألزمت بموجبها مكلفي مهن متعددة بآلية الربط المعتمدة من قبل الهيئة، بهدف تحقيق الشفافية الضريبية وتسهيل إجراءات تسديد الضرائب ومكافحة التهرب الضريبي والاستغناء عن العامل البشري.

ويأتي كل ذلك بينما تواصل الإدارة الضريبية مشروعها الطموح لأتمتة نظام الإدارة الضريبية المتكامل للهيئة العامة للضرائب والرسوم ضمن مشروع التحول الرقمي، كما سبق أن أصدرت وزارة المالية قراراً يقضي بوضع الطابع الإلكتروني اللصاقة بالتداول اعتباراً من أول تشرين الثاني القادم، وذلك ضمن خطتها لأتمتة العمل الضريبي وتبسيط الإجراءات للمكلفين والإدارة الضريبية، وتوفير الوقت والجهد، والحد من التهرب الضريبي، ومنع ارتكاب أي حالات فساد، بينما سيصار لاحقاً إلى ربط هذا الطابع مع أدوات الدفع الإلكتروني وأي وسيلة متاحة للدفع إلى جانب الدفع النقدي.

وتظهر الجداول أدناه نتائج أعمال الشركة من عام 2012 حتى النصف الأول من عام 2018 من خلال عدة تقارير (شركة تسديد للخدمات الإلكترونية م.م.م.، 2018)

التقرير الأول: يبين عدد الفواتير المسددة من خلال شركة تسديد من عام 2012 لغاية النصف الأول من عام 2018

الجدول رقم (2) يبين عدد الفواتير لشركة تسديد من سنة 2012 حتى النصف الأول من عام 2018

المحافظة	عدد فواتير 2012	عدد فواتير 2013	عدد فواتير 2014	عدد فواتير 2015	عدد فواتير 2016	عدد فواتير 2017	النصف الأول من عام 2018
إدلب	55,186	53,363	23,237	3,225	972	1,319	829
الحسكة	12,036	8,725	105,787	137,774	114,257	111,779	40,475
الرقة	25,948	2,275	926	195	377	409	185
السويداء	1,007	1,243	1,119	1,503	4,348	4,682	2,414
القنيطرة	2,304	2,598	901	1,031	1,625	1,969	1,826
اللاذقية	80,787	95,549	99,783	94,053	111,019	109,503	44,082
حلب	201,637	177,406	121,275	72,394	78,469	69,786	42,110
حماة	48,304	88,292	112,739	106,649	125,263	114,577	67,765
حمص	105,409	99,740	106,135	100,541	123,389	128,592	73,122
درعا	187,571	184,098	75,453	36,683	20,565	19,743	9,408
دمشق	167,315	240,780	253,628	245,002	367,709	351,247	182,419
دير الزور	9,109	2,215	10,658	1,424	1,572	2,582	1,309
ريف دمشق	337,799	453,924	403,928	327,024	334,727	320,505	161,106
طرطوس	13,494	10,379	13,015	13,203	20,613	21,903	7,321
المجموع	1,247,212	1,415,642	1,328,584	1,140,701	1,304,905	1,258,596	634,376

باستعراض بسيط وبمقارنة سريعة لعدد الفواتير التي يتم تسديدها سنويا من خلال خدمة تسديد نجد أن عدد الفواتير المسددة في غالبية المحافظات الآمنة بازدياد مستمر رغم ظروف الحرب وضعف المعيشة، وهذا مؤشر قوي على أن المواطنين في سورية سوف يتقبلون تغيير آليات ونمط الحياة ليصبح باستخدام تقنيات الدفع الإلكترونية.

ارتفعت نسبة زيادة عدد الفواتير والمدفوعات في كافة المحافظات حيث أن التراجع الحاصل في كل من حلب، الحسكة، دير الزور وكافة المحافظات التي عانت من فقدان الأمن خلال فترة الحرب سببه هو الظروف الأمنية علما أنه هذه النسب ستشهد تطور ملحوظ بنهاية عام 2019 حيث أن الظروف الأمنية تحسنت واستعيد السيطرة عليها لتعود آمنه كما السابق، وبالمقابل نلاحظ كافة المحافظات الآمنة دمشق وريف دمشق واللاذقية وطرطوس وغيرها شهدت تطور ونمو ملحوظ من حيث كتلة المدفوعات.

التقرير الثاني: تقرير المدفوعات في كل محافظة التي تم تسديدها من خلال شركة تسديد

الجدول رقم (3) يبين تقرير المدفوعات لشركة تسديد من عام 2012 حتى النصف الأول من عام 2018 (المبالغ بالليرات السورية)

المحافظة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	النصف الأول من عام 2018
إدلب	32,072,872	32,932,316	18,973,799	2,828,558	1,805,980	3,056,084	2,397,393
الحسكة	8,246,825	5,603,361	78,206,623	114,788,537	109,660,612	111,371,903	43,936,986
الرقة	12,990,961	1,148,015	433,342	291,851	586,997	767,768	431,028
السويداء	749,348	1,050,894	1,359,614	1,669,779	6,881,868	8,803,583	5,051,211
القنيطرة	1,749,239	2,123,054	931,590	1,272,023	2,711,849	4,055,807	4,872,595
اللاذقية	51,527,151	63,968,216	86,411,773	102,657,369	153,174,731	185,679,972	100,193,193
حلب	147,777,314	148,697,395	136,910,940	88,196,105	88,423,394	139,955,193	108,049,196
حماة	33,327,703	60,715,508	101,310,446	115,051,122	164,170,868	167,797,325	114,802,498
حمص	70,697,717	70,962,908	100,954,505	115,865,195	185,663,849	217,712,912	146,587,013
درعا	124,175,503	139,091,729	84,244,353	44,636,757	33,251,335	36,630,998	20,836,392
دمشق	144,502,842	208,115,403	273,245,287	338,520,918	630,058,096	714,218,373	433,104,311
دير الزور	4,916,785	893,988	3,992,394	1,248,991	2,437,803	4,446,334	2,955,922
ريف دمشق	217,305,379	315,195,215	371,840,199	370,665,304	512,590,076	578,388,488	340,755,361
طرطوس	9,542,433	7,868,990	12,298,665	14,818,569	28,964,082	37,326,911	17,230,072
المجموع	859,582,072	1,058,366,992	1,271,113,530	1,312,511,078	1,920,381,540	2,210,211,651	1,341,203,171

وقد تعددت البنوك في سورية التي تقدم خدمات الدفع الإلكتروني، تشمل أبرزها:

البنوك العامة:

1- المصرف التجاري السوري: يقدم خدمات الدفع الإلكتروني من خلال منصة "سورية تدفع" وشركة "سيا".

2- المصرف العقاري: يتيح الدفع الإلكتروني عبر خدمة "سورية تدفع" ومنصة "دفعك".

3- مصرف التوفير: يوفر خدمة الدفع الإلكتروني من خلال منصة "سورية تدفع" وخدمة " Tewfir Online".

4- المصرف الدولي للتجارة والتمويل: يُمكن الدفع إلكترونياً عبر منصة "سورية تدفع" وخدمة "BITC Online".

البنوك الخاصة:

1- بنك بيمو السعودي الفرنسي: يقدم خدمة الدفع الإلكتروني من خلال منصة "بيمو أونلاين".

2- بنك سورية والمهجر: يُمكن الدفع إلكترونياً عبر خدمة "SBM Online".

3- البنك العربي سورية: يوفر خدمة الدفع الإلكتروني من خلال منصة "Arabi Online".

4- بنك الائتمان الأهلي: يتيح الدفع إلكترونياً عبر خدمة "Ahlan Online".

5- بنك بيبلوس سورية: يُمكن الدفع إلكترونياً من خلال منصة "Byblos Online".

6- بنك سورية والخليج: يوفر خدمة الدفع الإلكتروني عبر خدمة "SOG Online".

7- بنك الشام: يتيح الدفع إلكترونياً من خلال منصة "Sham Online".

8- بنك سورية الدولي الإسلامي: يُمكن الدفع إلكترونياً عبر خدمة "ISIB Online".

9- بنك الأردن سورية: يوفر خدمة الدفع الإلكتروني من خلال منصة "JOSB Online".

10- فرنسبنك سورية: يتيح الدفع إلكترونياً عبر خدمة "Fransabank Online".

11- بنك الشرق: يُمكن الدفع إلكترونياً من خلال منصة "Bank Orient Online".

12- بنك قطر: يوفر خدمة الدفع الإلكتروني عبر خدمة "QNB Online"

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

تتلخص نتائج الدراسة بما يلي:

1. تتعدد التشريعات المنظمة للدفع الالكتروني في بيئة الأعمال السورية.
2. ضعف القوانين الناظمة للعمليات الإلكترونية إن هذا الأمر لا يتعلق فقط بالتسديد عبر الهاتف الخليوي، بل بكافة أقنية الدفع الإلكتروني بما في ذلك الدفع من خلال الويب. لذلك أنهت وزارة الاتصالات والتقانة المسودة النهائية لكل من قانوني المعاملات الإلكترونية والجرائم الإلكترونية واللذان سيسمحان يخلق بنية قانونية مناسبة لمعالجة هذه الفجوة.
3. عدم ثقة وقلة ثقافة المواطن بعملية التسديد إن موضوع الثقة يشمل أيضا كافة الأعمال الإلكترونية وليس فقط الأعمال المرتبطة بالهاتف الخليوي.
4. تبين وجود دور للتشريعات (قوانين وقرارات) في زيادة عمليات الدفع الالكتروني.

التوصيات

يظهر من دراستنا وجود مجموعة من التوصيات التي قد تساعد في تحسين وضع تقنية الدفع الإلكتروني وتدفع هذه التجربة لتحقيق مزيد من التقدم، تتمحور هذه المقترحات حول:

1- تطوير تشريعات ملائمة لمستلزمات الدفع الإلكتروني محلياً وعالمياً وتأمين الحماية الإلكترونية عند استخدام هذه التقنية.

2- تأمين مناخ ملائم يهدف إلى نشر مفهوم الدفع الإلكتروني وزيادة التوعية حول أهميته والفوائد التي يعود بها على الأعمال الاقتصادية.

3- إنشاء المؤتمرات العلمية والتقنية لزيادة ثقة المستهلك بهذه التقنية وتشجعيه لاستخدامها.

4- العمل على تحسين البنية التحتية للاتصالات وتسهيل عملية الاشتراك بالشبكة وزيادة المردود العلمي والتقني للطاقم العامل بهذا المجال.

5- العمل على التقليل من الكلفة العالية لتصميم مواقع الويب لتشجيع الشركات على الدخول في هذا السباق بتكلفة أقل.

6- إضافة اللغة العربية إلى مواقع الويب الأجنبية من المفترض أن يساهم في زيادة عدد المستخدمين الجدد لخدمات الدفع الإلكتروني.

7- حث وتشجيع القطاع البنكي على الدخول في السوق البنكية الإلكترونية لتأمين الخدمات التي تسهل من عملية الدفع الإلكتروني وتبسيط العمليات المالية المرتبطة مع البنوك.

8- تمكين شركات الخليوي من تحريك سيولة نقدية أضخم من السيولة الحالية بسبب الإقبال على شراء بطاقات مسبقة الدفع لأغراض لا تخص الاتصالات بل لتسديد رسوم وفواتير حكومية إن الإجابة على هذا الهاجس تتطلق أولا من إنعكاس تأثير هذا الأمر على المواطن والحكومة، حيث أن المواطن سيحقق فائدة ممتازة من خلال إتاحة عملية الدفع عبر رصيده لدى شركة الهاتف الخليوي، وكذلك فإن الحكومة ستجني فوائد جمة ترتبط بتسهيل انجاز الخدمات الحكومية وانعكاس هذا الأمر على عمليات التنمية، مما يعني إن الكل رابح في حال تم اعتماد هذه الأمر.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1- بلعباس، هدى(2019)، أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية على رضا الزبائن دراسة حالة بنك الخليج AGB وكالة بسكرة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

2- بوسكران، مجيد، وعزوف، صفيان(2018)، تطوير وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

3- الحموي، لما (2023) النظام القانوني لخدمة الدفع الإلكتروني في المصارف السورية الخاصة- دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، المعهد العالي لإدارة الأعمال، سورية.

4- صابوني، جميل(2021)، دور منظومة الدفع الإلكتروني في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية، المجلد 1، العدد الأول، دمشق، سورية.

5- عبود، أنوار هاشم، والمرشدي، حيدر جواد (2023) تأثير نظام الدفع الالكتروني في تخفيض التكلفة وتحسين إجراءات التحاسب الضريبي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 10، العدد 2، العراق.

6- عبود، انوار هاشم، والعرداوي، امير عقيد كاظم، والمرشدي، حيدر جواد كاظم(2023)، تأثير نظام الدفع الإلكتروني في تخفيض التكلفة وتحسين إجراءات التحاسب الضريبي دراسة حالة في الهيئة العامة للضرائب، المؤتمر الدولي الليبي السابع للعلوم الطبية والتطبيقية والإنسانية، تحت شعار: نحو تعليم متطور لتحقيق التنمية المستدامة، ليبيا.

7- عبد الجليل، مقدم(2018)، واقع ورهانات تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني وأثرها على أداء البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشار، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد الخامس، العدد الثاني، الجزائر.

8- قانون المعاملات الالكترونية رقم 3 لعام 2014.

9- قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2014

10- القاضي، حسين، وعبود، مادلين، وسنكري، سهى(2012)، واقع استخدام تقنيات الدفع الإلكتروني في المصارف السورية العامة دراسة تحليلية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 34، العدد 5، سورية.

11- مذكور، بشرى(2017)، أثر وسائل الدفع الإلكتروني على الأداء المالي للبنوك دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أم البواقي 324، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

12- مشري، فريد، وقاجة، آمنة، ولمزاودة، رياض(2018)، الحماية القانونية لوسائل الدفع الإلكتروني الجزائر نموذجاً، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي: ضرورة الانتقال وتحديات الحماية 23 و24 أفريل، الجزائر.

13- مقدم، عبد الجليل(2018)، واقع ورهانات تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني وأثرها على أداء البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشار، المجلة العالمية للاقتصاد والإدارة، المجلد 5، العدد 2، الجزائر.

14- مغني، سليمة(2014)، وسائل الدفع الإلكترونية وانعكاساتها على الوطن العربي والجزائر خاصة، جامعة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

15- مرزوق، يوسف(2017)، واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة سعيدة، رسالة ماجستير، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

16- مرزوقي، حورية، وحيدة، عائشة مباركة(2019)، وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في رفع إيرادات البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار BADR، رسالة ماجستير، جامعة أحد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر.

17- معوش، حفيظة، ومدات، أسيا(2020)، دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية، رسالة ماجستير، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر.

18- محمد، إجلال يحيى، وعلي، شيماء خوجلي، وازهري، علاء الدين، وحسن، لنا عثمان، وعبد الرحمن، مروة أحمد(2016)، الوسائل الإلكترونية وأثرها على أداء الخدمات المصرفية دراسة تطبيقية على بعض المصارف السودانية، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، السودان.

19- هباز، عفاف، وبن محسن، شيماء(2019)، دور أنظمة الدفع الإلكترونية في تحسين أداء البنوك التجارية دراسة حالة للبنك الوطني الجزائري BNA وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة ورقلة للفترة 2015-2018، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

المراجع الإنكليزية

1- Cooper, William W (2011) "Data Envelopment Analysis: History, Models, and Interpretations", Handbook on Data Envelopment Analysis, Second Edition Springer Science+ Business Media, London

2- Kounadeas, T. (2023). The Effectiveness of Digital Payments in Tackling Tax Evasion in Greece. International Journal of Economics & Business Administration (IJEBA), 11(2), 3-21.

3- Saidi Atanda Mustapha (2018) E-Payment Technology Effect on Bank Performance in Emerging Economies–Evidence from Nigeria, Open Innov. Technol. Mark. Complex. 2018, 4, 43.

4- Sakanko, Musa Abdullahi, David, Joseph (2019) The Effect of Electronic Payment Systems on Financial Performance of Microfinance Banks in Niger State, Jurnal Bisnis dan Manajemen, Volume 9 (2).